الأمم المتحدة

A/C.1/73/PV.6

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٦

الجمعة، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جينغا . . . . . (رومانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البنود من ٩٣ إلى ١٠٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل إعطاء الكلمة للإدلاء ببيانات، أود أن أذكّر جميع الوفود بأن قائمة المتكلمين للجزء المتعلق بالمناقشة المواضيعية الذي يبدأ في الأسبوع المقبل، ابتداء من يوم الأربعاء ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، ستظل مفتوحة حتى الساعة السادسة مساء من يوم الاثنين ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر.

وأحثّ جميع الوفود التي تأخذ الكلمة على أن تضع في اعتبارها الحدود الزمنية المقترحة لإلقاء البيانات.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية، الذي يودّ أن يتكلم بشأن نقطة نظام.

السيد حلّاق (الجمهورية العربية السورية): آخذ الكلمة الآن بشأن نقطة نظام. قال ممثل الولايات المتحدة في استخدامه لحق الرد يوم أمس:

(تكلم بالإنكليزية)

”ليس لدي ما أقول عنه أكثر من هذا. إنه مدعاة للسخرية!“ (انظر A/C.1/73/PV.5).

(تكلم بالعربية)

إن الخروج عن الأعراف الدبلوماسية في أصول التخاطب وآداب الكلام هو عمل شائن يسيء إلى صاحبه. إذا لم تكن للزميل ممثل الولايات المتحدة الحجة الدبلوماسية المقنعة، فالأفضل له أن يسكت بدلاً من أن يُشهد الحاضرين على جعبته الفارغة. نحن نفهم أن سياسات الإدارة الأمريكية تجاه بلدي ودول أخرى هي سياسات دموية لا تحترم أحكام الميثاق ولا مبادئ القانون الدولي، لكنّ دور الدبلوماسي الناجح هو أن يلطّف...

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل سورية أن يتكلم في نقطة نظام ولكنه يحاول أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد، وهو ما يتعارض مع النظام الداخلي.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): هذا ليس حق الرد، إنما هو نقطة نظام بشأن ما ورد في بيان الزميل ممثل الولايات المتحدة، وإذا سمحتم لي فسأنهي بياني لأن هذا يتعلّق بعمل اللجنة هنا. ولو سمحتم لي، سأنهيه لأن هذا موضوع يتعلق بعمل اللجنة هنا. فلو سمحتم لي، سأتابع وسأنهي خلال دقيقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للنظام الداخلي، فإن نقطة النظام تتعلق بطريقة إدارة الاجتماع وجوانبه الإجرائية. فلنحاول معا احترام النظام الداخلي وبذل كل جهد ممكن للحفاظ على الاحترام المتبادل والتعاون في اللجنة.

وأطلب من ممثل الجمهورية العربية السورية إنهاء مداخلته وأُذكره بأنه سيتمكن من ممارسة حقه في الرد في الوقت المناسب. أريد الآن العودة إلى زميلنا، ممثل ساموا، حتى يتمكن من الكلام، وهي أيضا مسألة تتعلق باحترامه. فقد أعطيته الكلمة ثم قاطعته، وأعتذر له عن ذلك.

السيد اليسايا (ساموا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، كما أهنئ سائر أعضاء المكتب على انتخابهم وتوجيههم لعمل اللجنة. وأود أن أؤكد لكم دعم ساموا الكامل لقيادتكم خلال هذه الدورة.

تركز ساموا بشدة على أعمال لجنة نزع السلاح والأمن الدولي، بالنظر إلى ولايتها المتمثلة ليس في مجرد مناقشة بعض المسائل التي استعصى حلها في المجال الدولي، ولكن أيضا إيجاد حلول لها. وهي مسائل تتراوح ما بين جعل السلام رهينة للتهديدات بشن حرب نووية وانهيار الدول والمجتمعات جراء عدم الاستقرار الذي يمكن أن ينجم عن توفر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولم تعد عزلة ساموا الجغرافية تحميها من التحديات الأمنية المعقدة والدينامية على نحو متزايد في العالم، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر الانتشار النووي والاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية والأسلحة الخفيفة. ولا يسعنا أن نقف متفرجين في خوف وقلق فيما تدفع الديناميات العالمية عالمنا بدرجة خطيرة نحو حافة كارثة محتملة ذات أبعاد لا يمكن تصورها.

وقد زاد ترابط العالم من أهمية التنسيق والتعاون الوثيقين بين الدول ومنظمات المجتمع المدني وجميع الجهات المعنية إذا أردنا توفير منبر يمكننا من تحقيق السلام. ولا يمكنا التذرع بالتحديات الأمنية السائدة لاستمرار الاعتماد على الأسلحة النووية أو لإغفال مسؤوليتنا المشتركة عن السعي إلى إيجاد مجتمع دولي أكثر سلاما. إن مجرد وجود الأسلحة النووية لن يضمن أبدا إيجاد عالم ينعم بالسلام أو تعزيز الأمن الدولي.

في السبعينات من القرن الماضي، كانت الدول النووية تنظر إلى منطقة المحيط الهادئ، بجزرها المنعزلة، بوصفها المنطقة المثالية لاختبار ترساناتها النووية، مع إيلاء اهتمام ضئيل أو دون إيلاء أي اعتبار لسلامة ورفاه سكان المنطقة. وقد شكلت الآثار المروعة والريبة الناجمة عن هذه التجارب منظور منطقة المحيط الهادئ، التي تدعم نزع السلاح النووي بأي ثمن وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية في نهاية المطاف. وأدت تلك الآراء إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ، المعروفة أيضا باسم معاهدة راروتونغا، التي دخلت حيز النفاذ في عام ١٩٨٦، لتوحد أصوات دول منطقة المحيط الهادئ في معارضة الأسلحة النووية. وفي بعض أجزاء منطقة المحيط الهادئ، لا يزال لدينا متفجرات من مخلفات الحرب لا يزال يتعين إزالتها وتطهيرها. ومن أجل إبراز هذه المسألة، يدرج قادة منتدى جزر المحيط الهادئ كل عام في بيانهم الصادر عن

المنتدى إشارة إلى أهمية التواصل مع الدول النووية في التصدي للآثار المستمرة الناجمة عن التجارب النووية، بما في ذلك في مجالات حقوق الإنسان والتلوث البيئي، والصحة. ووجود منطقتنا خالية من الأسلحة النووية هو بمثابة رادع في حماية منطقتنا من الأسلحة النووية، وكذلك في حماية المحيط – المورد الرئيسي لمنطقة المحيط الهادئ – من التلوث الإشعاعي الناجم عن إلقاء النفايات النووية في البحر.

ونحن ملتزمون بالتعاون والتنسيق مع سائر المناطق الخالية من الأسلحة النووية والدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية باتخاذ إجراءات ملموسة يمكن أن تقربنا من إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وقبل أسبوعين، بمناسبة اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وبعد عام من التوقيع على المعاهدة التاريخية لحظر الأسلحة النووية، أكدت ساموا مجددا موقفها بشأن نزع السلاح النووي من خلال التصديق على المعاهدة. فنحن نؤمن إيمانا راسخا بأن امتلاك الأسلحة النووية وإضافة بلدان إلى قائمة الدول الحائزة للأسلحة النووية يجعلان العالم أقل أمنا وأمانا وسلاما. وهذا هو السبب في ضرورة تخليص عالمنا تماما من جميع الأسلحة النووية. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله كي يتسنى دخول المعاهدة حيز النفاذ، ونشجع جميع الدول التي لم تصدق عليها بعد على القيام بذلك.

وتود ساموا التنويه بالدور الذي قامت به اللجنة الأولى على مر السنين في رصد ووضع معايير القانون الدولي الإنساني التي تساعد على حماية جميع المواطنين في الأماكن التي تشهد نزاعات. كما أنها تمنح الدول الأعضاء فرصة كي يثقوا تماما في ضمان إيجاد عالم ينعم بالسلام من خلال القانون الدولي. وساموا، وهي بلد ضعيف ليس لديه قوات مسلحة، لا يزال لديها ثقة كبيرة في سيادة القانون والحماية الحيوية التي توفرها لجميع الدول. وكان اعتماد الجمعية العامة في عام ٢٠١٤ لمعاهدة تجارة الأسلحة دليلا على قدرة مجتمع الأمم المتحدة على الاستجابة بشكل إيجابي وبطريقة كلية للشرور المتصلة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة بجميع مظاهره، حيث إن ثمة أشياء كثيرة على المحك في هذا الصدد. وتنطوي المعاهدة على إمكانية إحداث تغيير حقيقي في الحد من الآثار المميتة للاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية على الصعيد العالمي وحماية المدنيين الأبرياء. إن عمليات النقل غير المشروع وبلا ضوابط للأسلحة والذخيرة نضر بالسلام الدولي والإقليمي وتزعزع استقرار البلدان والاقتصادات وتزيد الفقر وتتسبب في تفاقم النزاعات المسلحة وتطيل أمدها. وبصفتنا دولة طرفا في معاهدة تجارة الأسلحة، تلتزم ساموا بالقيام بدورها من خلال تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة.

وعلى الصعيد الوطني، قامت ساموا في عام ٢٠١٧ بتحديث قانونها للأسلحة التقليدية، وذلك بسد الثغرات في تشريعاتها وضمان ترجمة معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها في السياق المحلي. ولا نزال نعتقد أن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها بلا ضوابط، بشكل مشروع أو غير مشروع، هما مدعاة للقلق الشديد لدى الدول الصغيرة مثل ساموا وغيرها من البلدان في منطقة المحيط الهادئ. وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، أصدرت ساموا عفوها الثالث فيما يتعلق بحيازة الأسلحة خلال ثلاث سنوات كي تسمح للناس بتسليم الأسلحة النارية دون ملاحقة قضائية بغية الحد من الحيازة غير القانونية للأسلحة غير المشروعة ومنع الحوادث. وتنفذ ساموا المرحلة الأولى من مشروعها في إطار صندوق التبرعات الاستئماني الخاص بمعاهدة تجارة الأسلحة، الذي يركز على وضع وتنفيذ قاعدة بيانات وطنية لتسجيل الأسلحة التقليدية في ساموا.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد اعتقاد ساموا الراسخ بأن الضمان الوحيد للبشرية ضد استخدام الأسلحة النووية

أو التهديد باستخدامها هو عدم حيازتها والقضاء التام على جميع هذه الأسلحة. ويمكن أن تفضي الثقة في سيادة القانون، بالاقتران مع اتخاذ خطوات واقعية نحو تنظيم تدفق الأسلحة، إلى عالم أكثر استقرارا وسلاما وأن يترتب عليه إيجاد منبر من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السيدة ميلز (جامايكا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أعرب عن تهاني وفد بلدي لكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. ويمكنكم ومكتبكم أن تعولوا على دعم جامايكا الكامل. ونعرب عن خالص شكرنا للممثل الدائم لجمهورية العراق وأعضاء مكتبه، الذين نجحوا في قيادة مداولات اللجنة خلال الدورة الثانية والسبعين.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل ترينيداد وتوباغو باسم الجماعة الكاريبية (انظر A/C.5/73/PV.2).

بينما نبدأ عملنا في الدورة الثالثة والسبعين، نواجه العديد من التحديات التي تبرز الحاجة الملحة لأن نتخذ إجراءات حازمة وقوية لتعزيز السلم والأمن الدوليين. فلا نزال نعاني من نزاعات طويلة الأمد لا يزال إيجاد حلول مجدية لها أمرا بعيد المنال. وعلاوة على ذلك، ما برح السخط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يغذي المصادر الجديدة للصراع والحرب. وعلى الرغم من هذه التحديات، يجب أن يكون هدفنا ومهمتنا مواصلة العمل معا كأسرة من الأمم. ويجب أن يكون إيماننا بتعددية الأطراف راسخا، كما يجب أن يكون التزامنا ثابتا بالنظام الدولي القائم على القواعد.

وفي ظل هذه الخلفية، تشيد جامايكا بالأمين العام لما يبذله من جهود في العمل على صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك عبر إطلاق خطة الأمين العام لنزع السلاح في أيار/مايو ٢٠١٨. ولقد آن الأوان لكي نركز ليس فقط على نزع السلاح من أجل إنقاذ البشرية، ونزع السلاح من أجل إنقاذ الأرواح، ونزع السلاح من أجل الأجيال المقبلة، فحسب، بل أيضا على منع نشوب الصراعات، الأمر الذي كان أحد الجوانب القوية في النهج الاستراتيجي الأمين العام منذ توليه منصبه. بيد أنه لكي يتحقق تقدم حقيقي، هناك العديد من المتطلبات.

أولا، يجب أن تعمل آلية نزع السلاح بمزيد من الفعالية. ونحن نذكر بفخر التقدم المحرز في العام الماضي في هيئة نزع السلاح، وفي جدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة بشأن نزع السلاح، وكذلك قرار مؤتمر نزع السلاح في شباط/فبراير بالمضي قدما في عمله الموضوعي. ولئن كانت تلك الخطوات مهمة، فلا ينبغي لها أن تؤدي بنا إلى الرضا الذاتي. فيجب ألا تقع آلية نزع السلاح ضحية الانقسامات التي نُكبت بها وأسفرت عن الجمود لفترة طويلة.

ثانيا، يجب أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور محوري في دعم السلام والأمن على جميع المستويات. ولهذه الغاية، نود الاعتراف علنا بالدعم الذي قدمته مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح. وقد استفادت جامايكا كثيرا من المساعدة العملية والتقنية التي يقدمها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والذي نعمل معه عن كثب في التصدي للتحديات الأمنية الخاصة التي نواجهها بسبب الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة. ولذلك، سنواصل العمل مع المركز الإقليمي وسنعمل على أن يكون صوتنا مسموعا في اجتماعات الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة.

ونحن ملتزمون بوقف تدفق تلك الأسلحة، بالنظر إلى الآثار الشديدة التي ما زالت تحدثها في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات في منطقتنا وفي جميع أنحاء العالم. ولذا نعرب عن ارتياحنا لنجاح انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث في حزيران/يونيه برئاسة السفير الفرنسي برونيت لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع

بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه؛ وكذلك بشأن الصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. ونرحب أيضا بحقيقة إدراج مسألة الذخيرة في الإعلان الختامي للمؤتمر (A/CONF.192/2018/RC/3، المرفق) ونعتقد أننا قد وضعنا أساسا يمكن بناء هذا الإنجاز الكبير عليه. وسيكون من المهم بنفس القدر العمل على ضمان عدم تسليح الفضاء الخارجي، والحيلولة دون زيادة استخدام التكنولوجيا الرائدة الجديدة في الصراعات والحروب. ونود أن نشجع أيضا زيادة التركيز على الصلة بين نزع السلاح والتنمية، اعترافا بحقيقة أن كل منهما يعزز الآخر.

ونقطتي الثالثة هي أن جهودنا ستذهب سدى إذا لم يُولى اهتمام للتثقيف بنزع السلاح وعدم الانتشار. ومن الضروري إعطاء ذلك الجانب من عملنا المكانة البارزة التي يستحقها ليمكننا جميعا الانخراط في الحد من جميع أنواع الأسلحة ومراقبتها والقضاء عليها. وأود أن أتوقف هنا للإشادة بعمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذي يحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لإنشائه، ونثني على المدير وبقية الفريق لالتزامهم الثابت على مر السنين. وقد جمع المعهد معا على نحو فعال الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية في السعي لإيجاد حلول ناجعة للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. كما نقر بأهمية التدريب المتاح للفنيين الشباب من جميع أنحاء العالم الذين يشاركون في برنامج الأمم المتحدة السنوي لزمالات نزع السلاح. وتفخر جامايكا بوجود زميل منها في برنامج هذا العام ويمكنها أن تفخر بالعديد من الخريجين. وقد تسنى لدبلوماسيينا المبتدئين والذين في منتصف حياتهم الوظيفية أن يضعوا المعارف التي اكتسبوها كزملاء في معهد نزع السلاح موضع الاستخدام العملي عندما أُسندت إليهم تغطية أعمال اللجنة. ونحن نشكر مقدمي مشروع القرار الذين دأبوا على دعم البرنامج، ونشجع على مواصلة التعاون في هذا الصدد.

ومن السمات الهامة الأخرى لمداولاتنا الدور الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في عمليات نزع السلاح. فتواصل النساء المساهمة في تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق السلام في مجتمعاتنا. وهن وكيلات على قدر كبير من الأهمية في صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي عدم الانتقاص من هذا الدور أو اعتباره أمرا مسلما به. ولذلك، ستواصل جامايكا تقديم الدعم للمبادرات الرامية إلى تحقيق أقصى قدر من تلك الإمكانات، بما في ذلك من خلال دعم القرار الذي يصدر كل سنتين بشأن المرأة ونزع السلاح، ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة، الذي قدمته إلى اللجنة الأولى ترينيداد وتوباغو، البلد الشقيق في الجماعة الكاريبية والذي هو نتيجة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وينبغي أن يحظى بدعم جميع الدول الأعضاء.

لقد مضى عام على اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. وتعرب جامايكا عن سرورها لتوقيع المعاهدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، شأنها شأن الآخرين، وسوف تواصل جهودها من أجل التصديق عليها في أقرب وقت ممكن من أجل دعم دخول المعاهدة حيز النفاذ. ويحدونا الأمل في أن المجتمع الدولي بأسره سيحتشد حول المعاهدة في المستقبل غير البعيد. وننضم أيضا إلى النداء الواضح لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بالنظر إلى دورها الجوهري المحتمل في حظر جميع التفجيرات النووية.

ولا يفوتني أن أختتم بياني دون أن أعرب عن خالص تقدير وفد بلدي لشركائنا في المجتمع المدني. لقد كانوا مصدرا للقوة والدعم في جهودنا الجماعية الرامية إلى تعزيز السلم والأمن

الدوليين. ونحن نتطلع ليس فقط إلى مواصلة تلك الشراكة بل وإلى تعميقها في السنوات القادمة.

السيد غابريلس (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أهنئكم، سيدي، على توليكم منصبكم الهام.

وبالإضافة إلى تأييدي للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.2) أود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

إننا نرى أن الاتجاهات في العالم اليوم تنطوي على مخاطر جسيمة لأمننا. إننا نشهد ظهور عالم متعدد النظم يتحول فيه توازن القوى، مما يجعل العمل المتعدد الأطراف أكثر صعوبة. كما نشهد تسارع التطورات التكنولوجية والرقمية التي تحدث تغييرا سريعا في مجال الأمن، ويؤثر هذا على أمن البلدان الداخلي. ولذا ترى هولندا أنه لاستعادة وتوطيد أسس أمننا – فإن النظام الدولي القائم على القواعد والنظام المتعدد الأطراف والفعال – لهما أهمية بالغة بالنسبة للأمن والرخاء في العالم. وهذا شيء يتعين علينا أن نفعله معا في إطار التعاون والشراكات مع الدول الأخرى وأصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك المجتمع المدني.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار المتعدد الأطراف، والذي تعد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية فيه. ويعكس هذا هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية، عالم يمكن تحقيقه من خلال اتباع نهج تدريجي لنزع السلاح. ولذلك تواصل هولندا الدعوة إلى البدء فورا في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، فضلا عن العمل بشأن التحقق من نزع السلاح وبدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية. ونحن نشجع الجهود الرامية إلى الحد من المخاطر النووية، وتدابير الشفافية وبناء الثقة. وفي الوقت نفسه، علينا أن نعزز الحوار بشأن الحالة الأمنية الراهنة، وكيفية تحسينها. وترى هولندا أن من الواجب مواصلة الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاقات دولية وأطر سياسية وقانونية تنظم حيازة واستخدام وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتحسين وإنفاذ تلك الإتفاقات والأطر. والآن أود أن أخوض في التفاصيل بشأن بعض حقائق اليوم.

تعد خطة العمل الشاملة المشتركة مثالا هاما آخر على الإنجاز المتعدد الأطراف. وتعتبرها هولندا حيوية بالنسبة للأمن الدولي، وبالتالي كمصلحة مشتركة للجميع. وفي هذا الصدد نعرب عن الأسف العميق لانسحاب الولايات المتحدة منها. فينبغي أن يستمر تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. ولذلك، نرحب بالتقرير الثاني عشر للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يؤكد بعد التحقق والرصد الدقيقين، أن إيران ما زالت متمسكة بجميع التزاماتها ذات الصلة بالمجال النووي. وستتقيد هولندا والاتحاد الأوروبي أيضا بالتزاماتهما ما دامت إيران تواصل القيام بذلك. وفي الوقت نفسه، ندعو إيران إلى مراعاة الأحكام المتعلقة بالقذائف التسيارية الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، والتي تتناول عدم انتشار القذائف وتكنولوجياتها، والامتناع عن تجارب القذائف التسيارية المعدة لتكون قادرة على إيصال الأسلحة النووية.

ويشكل البرنامج النووي وبرنامج القذائف التسيارية لكوريا الشعبية الديمقراطية تهديدات خطيرة لنظام عدم الانتشار الدولي. ولذلك ترحب هولندا بجهود الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وينبغي أن تظل الجزاءات قائمة إلى أن تتقيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتزاماتها الدولية وتتخذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه، وتتخلى عن القذائف التسيارية وغيرها من برامج أسلحة الدمار الشامل.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، فضلا عن الحوادث

التي وقعت في ماليزيا والمملكة المتحدة حيث استُخدمت مواد كيميائية لاغتيال أفراد. إن استخدام تلك الأسلحة اللاإنسانية لا ينتهك المعايير العالمية والقانون الدولي فحسب، بل يتجاهل أيضا الكرامة الإنسانية تماما. وتعرب هولندا عن سرورها لأن الأغلبية الساحقة من البلدان صوتت لصالح قرار تكليف الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتحديد هوية المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وبعد أن لم يتمكن مجلس الأمن من الاتفاق على تمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة، فإن هذا يعد رسالة هامة مفادها أن الإفلات من العقاب ليس خيارا.

وبالانتقال إلى الأسلحة التقليدية، يُعد منع تكرار الصراعات أمرا أساسيا. ولذلك، يُعد الأمن البشري نقطة انطلاق عند التعامل مع آثار النزاع. وهذا يعني تهيئة بيئة آمنة للناس كي يعودوا إلى ديارهم. وفي هذا الصدد، يُعد الأمن شرطا مسبقا للتنمية.

وفي ضوء هذا تلتزم هولندا التزاما كاملا بتحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الألغام في عام ٢٠٢٥. لقد أُحرز تقدم كبير ولكن التحديات لا تزال قائمة، مثل زيادة استخدام الألغام في المناطق الحضرية، وهي كثيرا ما تكون يدوية الصنع من حيث طابعها. وتشدد هولندا على أهمية اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، والتنسيق والتعاون فيما بين الدول الأطراف.

ونؤيد أيضا الجهود المبذولة في إطار اتفاقية الذخائر العنقودية، حيث تم إحراز تقدم كبير. ومع ذلك، فإننا لم نصل إلى غايتنا بعد. فلا تزال الذخائر العنقودية تزهق الأرواح يوميا. وتدين هولندا أي استخدام للذخائر العنقودية من جانب أي طرف. وعلاوة على ذلك، نحن بحاجة إلى جعل الاتفاقية صكا عالميا حقيقيا من أجل تحقيق عالم خال من الذخائر العنقودية في نهاية المطاف بحلول عام ٢٠٣٠.

وبالانتقال إلى الحديث عن تجارة الأسلحة، فإن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مشكلة عالمية متنامية. فهذه الأسلحة تستخدم في الهجمات الإرهابية داخل أوروبا وخارجها، وتؤدي إلى تفاقم الصراعات المسلحة في أفريقيا والشرق الأوسط. ولذلك فإن التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يسهم بشكل كبير في تحقيق مجتمع أكثر أمنا، وهو شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. وهولندا ملتزمة بمواصلة بذل الجهود المشتركة الرامية إلى كفالة زيادة إدماج نزع السلاح والتنمية. إن معاهدة تجارة الأسلحة مهمة من أجل وضع قاعدة دولية لمكافحة النقل غير المسؤول للأسلحة، ومكافحة الاتجار غير المشروع. وتُعد الشفافية أمرا أساسيا. ونشجع بقوة جميع الدول الأطراف على أن تفي بالتزاماتها بتقديم التقارير. ولا تزال أهدافنا هي التنفيذ الملموس للمعاهدة وتحقيق عالميتها.

إن التكنولوجيات الرفيعة الرتبة يتزايد تقدمها وتتناقص تكلفتها ويزداد توافرها على نطاق واسع. وهي تتيح فرصا للمجتمع، لكنها إن وقعت في الأيدي الخطأ، يمكنها أن تخلق بسرعة مخاطر أمنية. إن زيادة عدم الاستقرار في المجال السيبراني كنتيجة مباشرة للعمليات المزعزعة للاستقرار تشكل تهديدا للسلم والأمن. ولقد توصل فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة إلى توافق في الآراء في تقاريره للأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١٣ و ٢٠١٥ بشأن مواضيع بالغة الأهمية. ونعتقد أن الوقت قد حان لاستعراض اجتماعات خبرائنا، والعودة إلى اتخاذ القرارات بتوافق الآراء. ومن الأهمية بمكان أن يركز الفريق على تنفيذ وتعزيز الإطار المعياري الذي وضعته بعناية فعلا عملية فريق الخبراء الحكوميين. وإذا فشلنا في القيام بذلك، فسنواجه خطر إضعاف النظام القانوني الدولي في الفضاء الإلكتروني الذي تشتد حاجتنا إليه، كما بينت ذلك الأحداث الأخيرة مرة أخرى.

إننا بحاجة إلى وضع توصيات الدورات الناجحة السابقة لفريق الخبراء الحكوميين في الاعتبار، وتعزيز تنفيذها.

وترحب هولندا بالتقدم المحرز خلال اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين عام ٢٠١٨، بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، ولا سيما اعتماد ١٠ مبادئ توجيهية.

وفي إطار تعزيز النظام الدولي القائم على القواعد، تؤيد هولندا الجهود الرامية إلى تعزيز فعالية وشرعية المنظمات المتعددة الأطراف والمؤسسات الدولية.

وسيتاح بياني الكامل على بوابة الخدمات الموفِّرة للورق (PaperSmart).

ونتطلع إلى العمل معكم، سيدي الرئيس، أثناء دورة اللجنة الأولى هذه.

السيد يعقوب (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. وأود أيضا أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين، وأعرب عن تقديرنا للأمانة العامة على دعمها المستمر وتعاونها.

وتؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلي بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، وممثل الفلبين بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/73/PV.2).

وفي ظل دينامية المشهد الجغرافي السياسي فضلا عن التهديدات الأمنية المتعددة الأوجه والناشئة عن الجهات الفاعلة من الدول، والجهات الفاعلة من غير الدول، نتعهد بإجراء هذه المداولات الهامة من أجل إيجاد طريقة للمضي قدما تجاه نزع السلاح العام والكامل. وعلى وجه التحديد، ظل نزع السلاح النووي مدرجا في جدول الأعمال العالمي منذ إنشاء الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن هذا الهدف أُبرز في أول قرار للجمعية العامة (القرار ١ (د-١)) في عام ١٩٤٦، فقد أحرزنا تقدما ضئيلا جدا.

وفي هذا الصدد، تؤكد ماليزيا من جديد بشكل لا لبس فيه أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال حجر الزاوية في جدول أعمال نزع السلاح النووي. وتواصل ماليزيا الدعوة إلى نزع السلاح النووي التام والكامل لأنه ما دامت هذه الأسلحة لا تزال موجودة، فإنها تشكل تهديدات للإنسانية لا يمكن تصورها.

إن ماليزيا بوصفها رئيسا للدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، ستعمل عن كثب مع جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والجهات المعنية صاحبة المصلحة من أجل وضع الأساس لضمان إحراز المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ تقدما ملموسا.

وحسبما أبرزته خطة الأمين العام لنزع السلاح الواردة في ”تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح“، واجه التقدم العالمي المحرز نحو إزالة الأسلحة النووية عقبات كبيرة بسبب عدم قدرة المنظمات المتعددة الأطراف على رأب الصدوع التي تفرق بين الجهات الفاعلة الرئيسية.

وفي مواجهة هذا المأزق الطويل الأمد بشأن نزع السلاح النووي اتخذت ١٢٢ من الدول الأعضاء قرارا بالتصويت لصالح اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. ويوضح ذلك العزم السياسي لنسبة كبيرة من الدول الأعضاء أن الأسلحة النووية غير مقبولة قطعياً، ويجب القضاء عليها. بيد أن فعالية المعاهدة وتحقيق أهدافها المتوخاة رهن بانضمام جميع الأطراف المعنية.

وتتطلب التحديات المتعلقة بعدم اليقين في المشهد العالمي اليوم أن يرقى مؤتمر نزع السلاح إلى مستوى دوره باعتباره المنبر العالمي البارز للمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح. وإزاء

هذه الضرورة الملحة، تلزم على وجه الاستعجال تدابير لتنشيط المؤتمر، بما في ذلك من خلال التنفيذ الفعال لبرنامج عمل متفق عليه. وفي هذا الصدد، ترحب ماليزيا بإنشاء المؤتمر للهيئات الفرعية الخمس في شباط/فبراير ٢٠١٨.

وعملا بقرار الجمعية العامة ٤٩/٧٢، الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تؤيد ماليزيا الجهود الرامية إلى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وكذلك المؤتمر الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي في أقرب وقت ممكن. وتُعد هذه المنصات أمراً لا غنى عنه من أجل الحفاظ على الاهتمام المتواصل للمجتمع الدولي، على أعلى المستويات الحكومية، بخطة نزع السلاح.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أمر محوري من أجل تحقيق أهداف نزع السلاح النووي. ومن الضروري أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات غير مشروطة لكل دول هذه المناطق بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وإن ماليزيا بوصفها من الدول الأطراف في المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، ستواصل دعم جهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الرامية إلى حث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الانضمام إلى البروتوكول الملحق بالمعاهدة في أقرب وقت ممكن، كدليل على دعم نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. تأمل ماليزيا في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتناشد جميع الأطراف المعنية أن تقوم بأعمال متضافرة لتحقيق ذلك الهدف.

ستواصل ماليزيا أيضا ممارستها التي ما انفكت تتبعها منذ أمد بعيد، أي تقديم مشروع قرار إلى اللجنة الأولى بعنوان ”متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها“. ونعول على دعم جميع الدول الأعضاء، ونرحب بمن يرغبون في المشاركة في تقديم مشروع القرار هذا.

في الوقت نفسه، ينبغي إبراز أن التعجيل بسريان مفعول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يشكل أيضا شاغلا ملحا. ولذلك تحض ماليزيا جميع الدول، لا سيما تلك الواردة في المرفق ٢، على التوقيع والتصديق على المعاهدة.

إن ماليزيا تشعر بالتشجيع لانخفاض حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية. ونرحب أيضا بانعقاد مؤتمرات القمة الثلاثة المشتركة بين الكوريتين هذا العام، وكان آخرها قد انعقد في بيونغ يانغ في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وعند هذا المنعطف المهم، نحض جميع الأطراف على العمل معا والتعاون من أجل المصالحة، وتمهيد الطريق أمام نزع السلاح النووي الكامل في شبه الجزيرة الكورية على نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وتحقيقا لهذه الغاية، ما زلنا نعتقد أنه لا بد من يجب أن تنفذ تنفيذا كاملا جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

فيما يتعلق باستخدام غاز الأعصاب ”في إكس VX “ في مطار كوالالمبور الدولي في شباط/فبراير ٢٠١٧، أعلنت المحكمة العليا الماليزية في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٨ أنه ينبغي للمتهمين أن يدخلا دفاعهما. ويأتي ذلك بعد أن نجح الادعاء في تقديم دليل أولي ضدهما استنادا إلى الأدلة المقدمة في المحكمة العليا. سيقوم المتهمان بالإدلاء بشهادتيهما للدفاع عن نفسيهما ما أن يتم استئناف المحاكمة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في المحكمة العليا الماليزية. ومن المتوقع أن تُختتم المحاكمة في الربع الأول من عام ٢٠١٩.

منذ وقوع الحادث، دأبت ماليزيا على تقديم تحديثات منتظمة لاجتماعات المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونسعى جاهدين لكي نظل شفافين ومتعاونين وصامدين في تقاسم جميع التطورات ذات الصلة مع المنظمة.

إن ماليزيا حاليا بصدد اعتماد مشروع قانون يتعلق بالأسلحة البيولوجية، عملا بالمادة الرابعة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وتجري مشاورات داخلية بشأن التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة. وماليزيا إذ تسلم بالخطر الوشيك الذي يشكله صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها بصورة غير مشروعة، تحض على التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والصك الدولي للتعقب عن طريق تعزيز التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي.

تتطلع ماليزيا إلى إجراء مداولات بناءة بشأن هذه المسائل التي تثير قلقا بالغا لدى المجتمع الدولي. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهنا، علينا زيادة تصميمنا على النهوض بقضية نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية حفاظا على السلم والأمن الدوليين.

السيد ديارا (مالي) (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن وفد مالي، أتقدم بتهانئي الحارة لكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وأتقدم بهذه التهاني إلى جميع أعضاء المكتب الآخرين. وبوسعكم أن تركنوا إلى الدعم الكامل من وفدي في اضطلاعكم بمسؤولياتكم في السعي إلى تحقيق الأهداف التي أناطتها بكم لجنتنا. أود أيضا أن أنوه بالعمل الممتاز الذي قام به سلفكم.

يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا المغرب وإندونيسيا، باسم مجموعة الدول الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز، على التوالي (انظر A/C.1/73/PV.2).

إن الأمم المتحدة، إذ تكرس نفسها لصون السلام وتعزيزه، ترفض رفضا قاطعا الحرب وصكوكها وأسلحتها. ومع ذلك، لا تزال بؤر التوتر قائمة وكثيرا ما تتحرك، مما يعطي الوهم بالسلام في بعض أجزاء من العالم.

إن أسلحة الدمار الشامل، سواء أكانت كيميائية أم ثقيلة، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تلحق بالبشرية معاناة لا توصف، لا سيما أشد الناس ضعفا، أي النساء والأطفال. ولذلك يرحب وفدي بتنفيذ مختلف الآليات التي بدأت تحت رعاية الأمم المتحدة لتعزيز نزع السلاح، وتوطيد السلم والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، نعيد تأكيد الدور الحاسم لمؤتمر نزع السلاح في إدراك نظام دولي لنزع السلاح.

وفي هذا الصدد، يرحب وفد مالي بعقد مختلف الاجتماعات الدولية المعنية بنزع السلاح، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وهو التقرير النهائي الذي أقر، في جملة أمور، بإدراج الذخيرة في برنامج العمل (A/CONF.192/2018/RC/3، المرفق). ونرحب أيضا بالمؤتمر الرابع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة. وتدعو مالي إلى تعزيز التعاون والشفافية والعمل المسؤول من جانب الدول الأطراف، ولا سيما في تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة. ويرحب وفدي أيضا بمبادرة الأمين العام لنزع السلاح، المعنونة تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح.

يرى وفد مالي أن نزع السلاح في المقام الأول مسألة تتعلق بالمسؤولية الفردية للدول. ومع ذلك، ينبغي تيسيره في إطار متعدد الأطراف يوفر ضمانات للشفافية والثقة وفوائد اتباع نهج متماسك مشترك.

انطلاقا من نفس الروح، تشجع مالي النُهج الإقليمية ودون الإقليمية. وفي هذا الصدد، يسرني أن اذكر بالتزام بلدي بمعاهدة بليندابا، التي أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا؛ وإعلان باماكو عن الموقف الأفريقي المشترك بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة؛ واتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة. أشيد أيضا بالمساعدة التي قدمها

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا إلى الدول المعنية.

اتخذت مالي، من جانبها، عدة مبادرات وتدابير للإسهام في نزع السلاح. وعلى الصعيد المؤسسي، أنشأت مالي أمانة دائمة لمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة، ولا سيما لتنسيق الأعمال التي تقوم بها مختلف الدوائر الحكومية العاملة في مجال مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة.

أما على المستوى المعياري، فبلدي طرف في العديد من الصكوك الدولية، التي تقدم بموجبها تقارير منتظمة عن التنفيذ. واعتمدت أيضا تشريعا لتنظيم الأسلحة والذخائر. وعلاوة على ذلك، يؤيد بلدي من خلال التصويت، ويشارك في تقديم عدة مشاريع قرارات تعزز نزع السلاح الدولي.

كما جرت عليه العادة، ستقدم مالي مرة أخرى هذا العام، باسم الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية، مشروع القرار المعنون ”تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجمعها“ (A/C.1/73/L.32). ونثق بأن توافق الآراء التقليدي سيتحقق مرة أخرى هذا العام.

إن إحراز تقدم ملموس في تنفيذ نظام نزع السلاح، لا سيما فيما يتعلق بالجهات الفاعلة غير الحكومية وغير المرخص لها، أمر أساسي لتحقيق أهدافنا المشتركة المتمثلة في السلم والأمن الدوليين.

في وقت سابق تكلمت عن الأسلحة كأدوات للحرب. وهذه الأدوات تستخدمها الجماعات الإرهابية والمجموعات المرتبطة بها لتقويض جهودنا المشتركة من أجل رفاه سكاننا. وكما يعلم الأعضاء، فإن منطقة الساحل واجهت منذ عدة سنوات الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وجميع أنواع الاتجار، ولا سيما الاتجار في الأسلحة. ولا تزال مالي مقتنعة بأن الاستجابة الدولية المناسبة للاتجار بالأسلحة وتداولها بصورة غير مشروعة دعما للجهود التي تبذلها بلدان المنطقة ستساعد دون شك على التوصل إلى حل دائم للحالة السائدة هناك.

وفي الختام، نكرر التأكيد على أملنا في أن يتواصل عملنا، الذي بدأ الأسبوع الماضي، بروح من التعاون الحقيقي صوب تحقيق أهدافنا المشتركة.

السيد غورو (جمهورية أفريقيا الوسطى) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، وعلى غرار العديد من الوفود التي تكلمت قبلي، أود أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، متمنيا لمكتبكم كل التوفيق والنجاح في أداء واجباته.

تؤيد جمهورية أفريقيا الوسطى البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا والمملكة المغربية باسم حركة بلدان عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية، على الترتيب (انظر A/C.1/73/PV.2).

وإذ أتكلم بصفتي الوطنية، أريد أن أقول إن بلدي يعتقد أن مسألة نزع السلاح والأمن الدولي مسألة بالغة الأهمية، وينبغي أن تولي لجنتنا مزيدا من الاهتمام للتهديدات التي تشكلها الأسلحة النووية واستخدامات الأسلحة البيولوجية والكيميائية على السكان المدنيين. وترى جمهورية أفريقيا الوسطى أن خطر استخدام هذه الأسلحة ضد السكان الأبرياء يجب أن يؤخذ على محمل الجد.

و ندعو إلى الحظر الكامل والتدمير التام للأسلحة النووية. ولتحقيق هذه الغاية، يرحب بلدي باعتماد معاهدة الأمم المتحدة بشأن حظر الأسلحة النووية من جانب ١٢٢ دولة عام ٢٠١٧ باعتباره إسهاما كبيرا صوب إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ونرحب أيضا بالتقدم الكبير المحرز حتى الآن نحو دخول المعاهدة حيز النفاذ.

ويجب تشجيع الإرادة التي أبدتها بوضوح غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتخليص العالم من الأسلحة النووية.

وهذا هو السبب في أن بلدي قد وقع على المعاهدة عند فتح باب التوقيع عليها. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ الدول أن عملية تصديقنا الوطنية. جارية على قدم وساق. ويتطلع وفد بلدي إلى التعجيل ببدء نفاذ المعاهدة، وكذلك انعقاد الاجتماع الأول للدول الأطراف. ويود بلدي أن يكرر دعوته جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الاتفاق على مبدأ عدم استخدام تلك الأسلحة التي لها عواقب مدمرة.

وفيما يتعلق بتعزيز برامج نزع السلاح وتحديد الأسلحة، لا يزال بلدي يشعر بالقلق إزاء هشاشة الحالة الأمنية في وسط أفريقيا بسبب التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام والعديد من بؤر التوتر الأخرى التي تعزز تداول الأسلحة الخفيفة وجميع أنواع الذخائر التي لها تداعيات ضارة على بلدي الذي يكافح للخروج من أزمة طويلة تاريخيا. ولذلك يمثل حشد الجهود والموارد وسيلة فعالة من أجل وقف انتشار هذه الأسلحة وتحقيق نزع السلاح.

تحقيقا لهذه الغاية، يرحب بلدي بالتقدم الذي أحرز بالفعل في تنفيذ اتفاقية أفريقيا الوسطى لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وأجزائها ومكوناتها التي يمكن أن تُستخدم في صنع هذه الأسلحة وإصلاحها وتركيبها، المعروفة باسم اتفاقية كينشاسا، التي اعتمدت بكينشاسا في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠ ودخلت حيز النفاذ في ٨ آذار/مارس ٢٠١٧. وعلى الرغم من أن بضعة دول لم تصدق عليها بعد، فقد أنشأت خمسة بلدان لجانا وطنية لمكافحة تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بموجب بروتوكول نيروبي.

وعقدت اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جمهورية أفريقيا الوسطى المنشأة بموجب المرسوم رقم ١٧,٠٦٩ المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧، وبالتعاون مع الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة وبدعم من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، حلقة عمل في الفترة من ١٠ إلى ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٨ من أجل وضع استراتيجية وطنية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. يرحب بلدي أيضا بعقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في اتفاقية كينشاسا في ياوندي في الفترة من ١١ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨، عقب بدء نفاذ تلك الاتفاقية، وفقا للجدول الزمني المحدد.

فيما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة، التي صدق عليها بلدي بالفعل، فالدول التي لم تفعل ذلك بعد مدعوة إلى الانضمام إليها. وبالإضافة إلى ذلك، ترحب جمهورية أفريقيا الوسطى بأنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا في مجال أنشطة نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ذات الصلة بوسط أفريقيا، وتشجعه على دعم تنفيذ اتفاقية كينشاسا، التي دخلت بالفعل حيز النفاذ.

وعلاوة على ذلك، يرى بلدي أن من المهم إدراج مسألة هجرة الماشية الموسمية، التي ترتبط بالنزاعات المسلحة في وسط أفريقيا، وتفاقم التوترات المستمرة بين المزارعين والرعاة، في صلب المفاوضات في هذا الجزء من أفريقيا، لكي يؤخذ في الاعتبار البعد الإقليمي لهذه المشكلة وكونه عاملا هاما في تداول الأسلحة النارية.

أما على الصعيد الوطني، فتستمر الجهود التي تبذلها الحكومة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، لنزع سلاح الجماعات المسلحة، من أجل تهيئة الظروف الآمنة والسلمية للمواطنين. ومنذ وضع السياسة الوطنية لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧، أطلق رئيس الجمهورية ورئيس الدولة في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧ مشروعا تجريبيا لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، الذي نفذ في بانغي والمحافظات الفرعية الثماني في البلد. وشاركت اثنتا عشر من الجماعات المسلحة الـ

١٤ وتم نزع سلاح ٤٣٩ من المقاتلين السابقين. وبدأ برنامج إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي وفي المجتمع المحلي لـ ٢٠٦ منهم في وقت مبكر من هذا العام، بينما أكمل ٢٣٣ مقاتلا سابقا تم نزع سلاحهم التدريب وتمت إعادة إدماجهم في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى.

وفي هذا السياق، فإن برامج الحد من العنف المجتمعي، التي تشمل نزع السلاح وجمع الأسلحة، تكتسي أهمية بالغة. ومنذ عام ٢٠١٦، استفاد ما مجموعه ٦٨١ ٧ من المقاتلين السابقين غير المؤهلين لبرامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج من برامج الحد من العنف في سبع مناطق في البلد. وتهدف البرامج المنفذة في المناطق ذات النشاط الكثيف للجماعات المسلحة أو ميليشيات الدفاع عن النفس، إلى مكافحة التجنيد من جانب الجماعات المسلحة وتمكين المحاربين السابقين من إعادة الاندماج في الحياة المدنية من خلال توفير الفرص الاقتصادية للشباب.

أخيرا، فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، تم أحرز تقدم كبير منذ عام ٢٠١٦ باعتماد سياسة الأمن الوطني، وإقرار الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وتنفيذ الإدارة الديمقراطية لقطاع الأمن. ومكن إصلاح القطاع الأمني ٨٢٩ جنديا من التقاعد. فيما يتعلق بقوات الأمن الداخلي، فإن الانتعاش والتحقق من الوثائق بما يتماشى مع المعايير الجديدة لإصلاح القطاع الأمني لأتاح المجال للتحقق من ٢٤٦ ٣ فردا يشملون ١٨١ ١ دركيا ٠٦٥ ٢ شرطيا. ويمثل تجنيد ٥٠٠ شرطي جدي في ظل ظروف من الشفافية الكاملة والإنصاف خطوة رئيسية نحو إعادة بناء قوات الدفاع والأمن في بلدنا.

يعول بلدي على استمرار دعم المجتمع الدولي من أجل إحلال السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية قاطبة. وأتمنى للجنة كل النجاح في عملها.

السيد كيمايا (ليبريا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم وأن أؤكد لكم دعم الوفد الليبيري الكامل لتحقيق المداولات الموضوعية والناجحة. ويشرفني أن أخاطب هذه اللجنة للمرة الأولى منذ أن توليت مهام الممثل الدائم لجمهورية ليبريا لدى الأمم المتحدة وأجهزتها.

و أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتنان وفد بلدي للأمم المتحدة على إسهاماتها الهائلة في تحقيق الانتعاش والتنمية في ليبريا. وكما يعلم الأعضاء، فقد فتحت ليبريا صفحة جديدة في الآونة الأخيرة، حيث انتقلت السلطة سلميا من حكومة منتخبة ديمقراطيا إلى أخرى للمرة الأولى منذ ٧٣ عاما. وسنظل دائما ممتنين للأمم المتحدة ومدينين للعديد من الدول الأعضاء التي ساعدت جهودها الدؤوبة على ضمان تحقيق السلام الذي تنعم به ليبريا اليوم. ونتقدم بخالص التحية إلى الرجال والنساء البواسل الذين جادوا بأرواحهم في سبيل تحقيق ذلك.

قال السيد جورج مانه ويا، رئيس جمهورية ليبريا، في خطابه خلال المناقشة الرفيعة المستوى التي اختتمتها الجمعية العامة مؤخرا:

> ”الأمة التي عانت من حرب أهلية يجب ألا تعتبر السلام أمرا مفروغا منه أو أن تنسى الظل الطويل الذي خلفته سنوات الصراع على حياة الناس“. (انظر A/73/PV.8)

وما من شك في أننا لا نزال نشعر ببالغ القلق إزاء تزايد الأخطار التي تهدد السلام والأمن العالميين، لا سيما بالنظر إلى الموجة الجديدة من الإرهاب العالمي. ولهذا السبب، نود أن نشدد على الحاجة الماسة إلى تكثيف النهج المتعددة الأطراف، التي ثبت أنها أفضل طريقة لمعالجة مسائل السلام والأمن الدوليين،

مع الحرص في الوقت نفسه على عدم إغفال الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الجهود الأحادية والثنائية في هذا المسعى.

وانطلاقا من التزامها بالمبادرات العالمية الرامية إلى تعزيز السلام والأمن وإسهامها فيها، تؤكد جمهورية ليبريا مجددا دعمها، بصفتها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة بليندابا، التي أُعلنت أفريقيا بموجبها منطقة خالية من الأسلحة النووية، وغيرهما من الصكوك الهادفة إلى التصدي لاستعمال الأسلحة النووية والقضاء عليه. ولا يمكن أن يتحقق وجود عالم آمن خال من الترسانات النووية إلا من خلال الجهود الجماعية لكل دولة من الدول الأعضاء. وليس ما نقوله هو ما سيهمنا نحن أو أطفالنا، ولكن الإجراءات الإيجابية التي ننفذها لجعل قريتنا العالمية آمنة هي ما سيجلب السعادة لذريتنا ويكفل الأمل للأجيال القادمة. ويجب أن نتصرف معا الآن.

ونرحب بعقد الاجتماع العام الرابع الرفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية والترويج له. وقد ذكّرنا الاجتماع بالتهديد الخطير الذي يشكله وجود الأسلحة النووية على الإنسانية، وكان نداء مدويا لنا جميعا لدعم التعهد الإنساني بعدم استخدام الأسلحة النووية والتأكد من حظر استخدامها. وهذا سبب إضافي يدعونا إلى الانضمام للمجموعة الأفريقية في التشجيع على التركيز على الاعتبارات الإنسانية في جميع المداولات ذات الصلة بالأسلحة النووية خلال هذه الدورة.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، فإن جمهورية ليبريا، شأنها شأن كثير من البلدان في أفريقيا، لا يزال يساورها بالغ القلق إزاء الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتصنيعها وحيازتها وتداولها بصورة غير مشروعة. وليبريا لا تنتج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ولكنها ضحية لانتشار هذه الأسلحة. وإذ تدرك جمهورية ليبريا بصورة مباشرة العواقب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المدمرة المرتبطة بالاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها بصورة غير مشروعة، فإنها تؤكد من جديد تأييدها لمعاهدة تجارة الأسلحة. كما نعلق نحن، كبلد، أهمية كبيرة على الدور المحوري لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب باعتبارهما من الصكوك المتعددة الأطراف الحاسمة للتصدي للتدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وآثاره المتعددة الجوانب.

ويسرني أن أبلغ هذه الدورة بأن جمهورية ليبريا أحرزت تقدما كبيرا على الصعيد الوطني في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة والصك الدولي للتعقب. وحققت اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة، التي تشرف على تنفيذ برنامج العمل، إنجازات كبيرة في تعزيز الإطار القانوني للبلد – متمثلا في قوانيننا وأنظمتنا وإجراءاتنا الإدارية الوطنية. وتجري الأعمال التحضيرية ومناقشات حاليا بشأن مشاريع قوانين معروضة على الهيئة التشريعية الوطنية لجمهورية ليبريا لإصدارها في شكل قوانين. ويتعلق أحد هذه المشاريع بإدماج معاهدة تجارة الأسلحة بشكل كامل في القوانين المحلية، والآخر بتوسيع نطاق ولاية اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة من أجل إدماج معاهدة تجارة الأسلحة وجميع الاتفاقيات والبروتوكولات الأخرى في التشريعات المحلية.

وأود أن أؤكد للجنة أن ليبريا لا تزال متحمسة لتعزيز الصكوك التي تستهدف نزع السلاح النووي بصورة شاملة ودعم الدول فيما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة الصغيرة، التي تؤثر علينا بشكل مباشر كبلد. ومع ذلك، بينما نسعى لإدماج معاهدة تجارة الأسلحة في التشريعات المحلية، يجب أن نشير إلى وجود عدد من التحديات، أحدها يتعلق بالتمويل. وبالتالي، فإننا نقدر الدعم المقدم من المجتمع الدولي لبرامج اللجنة الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة كوسيلة لتوطيد الخطوات التي قطعتها حكومة ليبريا في تحقيق أهداف معاهدة تجارة الأسلحة.

وبدعم من الإطار القانوني المعزز ودعم حكومتنا تحت قيادة السيد جورج مانه ويا، وبمساندة من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، أجرت ليبريا أول دراسة بشأن إدارة الأسلحة والذخائر في البلد منذ نهاية أزمة الحرب الأهلية في عام ٢٠٠٣. ويجري النظر في توصيات هذه الدراسة لتحسين نظام إدارة المخزونات في البلد وتعزيزه.

كما نجحت ليبريا في وسم وتسجيل جميع الأسلحة النارية المملوكة للدولة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨. وبالإضافة إلى تلك الخطوات، تسعى حكومة ليبريا، تحت القيادة القديرة للسيد جورج مانه ويا بصفته الرئيس، ومن خلال سياستها الإنمائية الوطنية الرئيسية، المعروفة باسم خطة مناصرة الفقراء من أجل الرخاء والتنمية، إلى بناء قدرات الشرطة الوطنية الليبرية والقوات المسلحة في ليبريا لمنع تهديدات الإرهاب والتصدي لها بفعالية عند الاقتضاء. وتسعى حكومة ليبريا أيضا إلى تحسين التنسيق وتبادل المعلومات على الصعيدين الإقليمي والعالمي بهدف تحسين حالة السلام والأمن الإقليميين والعالميين، وذلك في إطار دعامة الحفاظ على السلام، وهي إحدى دعائم خطة مناصرة الفقراء من أجل الرخاء والتنمية.

وأخيرا، أحث الجميع على السعي إلى جعل هذه القرية العالمية مكانا سعيدا للعيش، ليس لنا فحسب بل للأجيال القادمة. وإدراكا لهذه الغاية، أود أن أتشاطر معكم قول الكاتب الهندي آميت راي:

”الأرض هي ملعب لأطفالنا وأطفالهم. ولا يمكننا أن نسمح بأن تكون مرتعا للأسلحة النووية لقوى الشر.“

ووفد ليبريا يتطلع إلى دورة ناجحة، ويؤكد للأمم المتحدة مجددا على الالتزام العملي الثابت للرئيس ويا وحكومة وشعب جمهورية ليبريا بمواصلة دعم عمل الأمم المتحدة.

السيد أحمد (السودان): هذه أول مرة أخاطب فيها اللجنة الأولى، ولذلك أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم لها. كما أشكر سلفكم، السفير بحر العلوم، على إدارته الممتازة لأعمال هذه اللجنة في الدورة السابقة.

كان السودان من أوائل الدول التي انضمت إلى العديد من الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما قادت بلادي جهود إعلان أفريقيا خالية من الأسلحة النووية من خلال معاهدة بليندابا ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي انضم إليها السودان في عام ٢٠٠٤. ونشير أيضا إلى أن الخرطوم قد استضافت المؤتمر الأول للهيئات الوطنية الأفريقية المعنية بإنفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، حيث خرج ذلك المؤتمر بتوصيات هامة للغاية، كالتوصية بجعل أفريقيا خالية من الأسلحة الكيميائية، والتشديد على ضرورة أن تقتصر أنشطة الدول في هذا المجال على الاستخدامات السلمية فحسب، دون المساس بحقوق الدول الكاملة والمشروعة غير القابلة للتصرف فيما يتعلق بالاستفادة من التقنيات النووية والكيميائية في الاستخدامات العلمية والتقنية والتنموية.

ونُذكر في هذا الصدد بأن المتغيرات الإقليمية والدولية التي يشهدها العالم اليوم، وبصفة خاصة منطقة الشرق الأوسط، تؤكد أن السبيل الوحيد لتوطيد الأمن الدولي هو تفعيل قنوات العمل المتعدد الأطراف، وفي مقدمة ذلك يأتي انعقاد المؤتمر الخاص بالشرق الأوسط. وفي هذا الإطار، يؤكد السودان تأييده الكامل لمشروع القرار المقدم باسم المجموعة العربية، والذي يدعو الأمين العام لعقد مؤتمر لإنشاء منطقة الشرق الأوسط منزوعة السلاح النووي. وندعو كل الدول الأعضاء لتقديم الدعم لمشروع القرار.

إن موضوع الأسلحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التقليدية من اهتماماتنا الأولى ويشغل موضعا متقدما في أولويات حكومة السودان. فالسودان، شأنه شأن العديد من بلدان العالم، يعاني من ظاهرة تهريب الأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع فيها، وقد ارتبطت هذه الظاهرة في كثير من

الأحيان بأبعاد اقتصادية زادت من تعقيداتها ظواهر الطبيعة مثل تغير المناخ والجفاف والتصحر، ومن ثم احتدام التنافس على الموارد، مما جعل اقتناء السلاح جزءا أصيلا في سلوك بعض القبائل والمجموعات لإظهار قوتها وحماية مواردها، الأمر الذي جعل مهمة نزع هذه الأسلحة والسيطرة عليها غاية في الصعوبة. ويدرك السودان أكثر من غيره مدى خطورة هذه الظاهرة وضرورة استئصالها، لذلك ظل حاضرا وفاعلا في جميع المنابر الدولية والإقليمية ذات الصلة، علاوة على الجهد القطري الذي نضطلع به من خلال المكتب الوطني لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد بذل السودان جهودا كبيرة كان لها الأثر البالغ في تقليل الانتشار غير المشروع لهذه الأسلحة ومعالجة الآثار التي خلفها. ونُذكر، على سبيل المثال لا الحصر، عددا من المبادرات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية، مثل مبادرة مراقبة الحدود مع الدول الجارة.

ثانيا، انضمام السودان ودعمه لمبادرة جمهورية ألمانيا الاتحادية بوصفها رئيس مجموعة السبعة للسيطرة على انتشار وسوء استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في دول الساحل والصحراء.

ثالثا، استمرار الحكومة السودانية في تنفيذ خطتها الرامية إلى جمع الأسلحة من المواطنين والمجموعات وتقييد حملها وامتلاكها على القوات النظامية فحسب، وتنفيذ القانون الخاص بالأسلحة والذخائر بصورة صارمة. وقد لاقت هذه الحملة نجاحا كبيرا، وساعدت على تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة دارفور بصفة خاصة، وأقر مجلس الأمن بذلك وبما لهذه الوسيلة من أثر بالغ في استتباب السلام والأمن في دارفور.

إننا إذ نستعرض هذه الجهود إنما نؤكد أيضا على أن محاربة انتشار هذه الأنواع من الأسلحة يجب أن تكون من جانب الدول المصنعة في المقام الأول، وليس في الدول المتضررة من الظاهرة فحسب، مع التأكيد على ضرورة التزام الدول المصنعة بعدم تصدير السلاح للجماعات والأفراد من غير الدول. وتبذل حكومة بلادي جهودا مقدرة في سبيل مكافحة الألغام الأرضية وإزالتها بالتعاون مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد تم إعلان كامل ولايات شرق السودان مناطق خالية من الألغام الأرضية في كانون الثاني/يناير من هذا العام. كما تسعى بلادي لتحقيق التزامات اتفاقية أوتاوا خلال الإطار الزمني المحدد لها بحلول عام ٢٠١٩. ولا بد من الإشادة في هذا الصدد بجهود دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للتخلص من الألغام الأرضية في السودان، والذي بلغ شوطا بعيدا جدا.

أخيرا، يؤكد وفد بلادي التزامه الكامل بكل المواثيق والمعاهدات الدولية في إطار نزع السلاح والأمن الدولي.

السيد مورارو (جمهورية مولدوفا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أستهل بياني بتهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وإنني على ثقة بأن مهاراتكم الدبلوماسية وخبرتكم الطويلة ستسهم في نجاح عمل اللجنة.

يرتبط نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ارتباطا وثيقا بمهمة الأمم المتحدة. ومن المسلم به على نطاق واسع أنه لا غنى عنها لتحقيق صون السلم والأمن الدوليين، وهو مبدأ أساسي من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وللأسف، فإن هذه المبادئ وغيرها من المبادئ الأساسية التي طورت خلال القرن الماضي تتعرض لضغوط كبيرة. فالتوترات العالمية والإقليمية تتزايد. وسباقات التسلح الجديدة والمزعزعة للاستقرار، في كل من الأسلحة الاستراتيجية والأسلحة التقليدية، تولد عدم الثقة وتزيد من صعوبة التفاوض على معاهدات نزع السلاح أو تسوية النزاعات الجارية. وقد شهدنا استخدام الأسلحة الكيميائية. وانتهكت سيادة دول أعضاء في الأمم المتحدة وسلامتها الإقليمية.

وإزاء هذه الخلفية الأمنية المقلقة، ترحب جمهورية مولدوفا بمبادرة الأمين العام الواردة في تقريره المعنون ”ضمان مستقبلنا

المشترك – خطة لنزع السلاح‘‘. فالمقترحات حسنة التوقيت الواردة فيه تهدف إلى إدماج نزع السلاح في أولويات منظومة الأمم المتحدة ككل. ونثني على الأمين العام أنطونيو غوتيريش على وضعه خريطة طريق استراتيجية واضحة لمعالجة التحديات الراهنة والتي يمكن أن تساعد الدول الأعضاء في وضع العالم على مسار يؤدي إلى تحقيق السلام والأمن المستدامين للجميع.

ومن الضروري تعزيز هيكل الأمم المتحدة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة، وبصفة خاصة مؤتمر نزع السلاح. فالقضايا الرئيسية التي يتعين معالجتها معروفة جيدا وقد جرى عرضها في المداخلات السابقة، بما في ذلك بيان الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.2)، الذي تؤيده جمهورية مولدوفا تأييدا كاملا.

وإذا ما تطاول أمد الجمود الحالي في مؤتمر نزع السلاح، فإننا قد نفقد المنبر الوحيد المتعدد الأطراف لدى المجتمع الدولي لوضع معاهدات في ميدان نزع السلاح. ولا شك في أنه يمكن التوصل، كما شهدنا في الماضي القريب، إلى الصكوك القانونية المتعددة الأطراف الفعالة التي تمس الحاجة إليها باستخدام صيغ التفاوض المخصصة الأخرى. وعادة ما يشار في هذا الصدد إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الذخائر العنقودية، وسابقتها، اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام. غير أننا ما زلنا نعتقد أنه ينبغي أن يظل مؤتمر نزع السلاح الهيئة المتعددة الأطراف المركزية المسؤولة عن التفاوض على الاتفاقات، ولا سيما تلك التي تتسم بأهمية حاسمة للأمن الدولي، بما في ذلك إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وكذلك فإن ثمة ضرورة واضحة لتعزيز العمل البناء بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وضمانات الأمن السلبية ونزع السلاح النووي وعدم انتشاره. ومن الواضح أن المعاهدات ليست حلا سحريا لتحقيق الأمن والاستقرار الدوليين. وعلى الرغم من ذلك، فإنها تشكل الأساس لأمننا الجماعي. فالدول الصغيرة التي تفتقر إلى القوة العسكرية، كما هو الحال مع بلدي، لا خيار لها سوى الاعتماد على بناء وتعزيز نظام دولي قائم على القواعد.

وانطلاقا من ذلك الفهم، صدقت جمهورية مولدوفا على جميع المعاهدات والاتفاقات الرئيسية لنزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيدين العالمي والإقليمي، أو انضمت إليها. وعلاوة على ذلك، انضممنا إلى الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز وتشجيع مبادئ القانون الدولي الإنساني. ونحن ملتزمون، بوصفنا دولة طرفا في جميع الصكوك القانونية المتعددة الأطراف ذات الصلة بهذا المجال، بتنفيذها والسعي إلى إضفاء الطابع العالمي على قواعدها.

ومن بين توقعاتنا أن من شأن بناء نظام دولي قائم على القواعد، تدعمه مؤسسات قوية تقوم بوظائفها، منع التوسع غير المنضبط في التسلح، بما في ذلك في المناطق المعرضة للنزاعات، ومن شأنه أيضا تشجيع الشفافية واتخاذ تدابير ملموسة لنزع السلاح. وأود أن أشدد، في ذلك السياق، على الحاجة إلى الشفافية الكافية والرقابة على الإمكانات العسكرية الكبيرة التي تحتفظ بها هياكل السلطة غير الدستورية في الجزء الشرقي من جمهورية مولدوفا. ويجب أن نشعر جميعا ببالغ القلق حيال وجود القوات المسلحة غير القانونية المسلحة تسليحا ثقيلا في ذلك الجزء من أوروبا، الذي لا يخضع لأي رقابة ديمقراطية أو دستورية أو دولية من أي نوع.

فثمة تحديث مستمر للقدرات العسكرية الهجومية لقوات ترانسنيستريا المسلحة، بما في ذلك نتيجة للمناورات العسكرية المشتركة المتكررة غير القانونية مع القوات المسلحة الروسية المتمركزة في أراضي جمهورية مولدوفا من دون موافقتها وضد رغبتها المعلنة. فتلك المناورات العسكرية المشتركة، التي زاد نطاقها ووتيرتها في الآونة الأخيرة، فضلا عن الأنشطة العسكرية الأخرى غير المشروعة والمزعزعة للاستقرار، تقوض الجهود الدولية الرامية

إلى إيجاد حل سلمي للمشكلة التي طال أمدها في ترانسنيستريا وتؤدي بصورة تدريجية إلى تفاقم الحالة الأمنية الداخلية ودون الإقليمية.

وتتطلب الحالة الأمنية الراهنة حفضا مطردا للعامل العسكري في منطقة ترانسنيستريا، الأمر الذي يستلزم، أولا وقبل كل شيء، سحب الاتحاد الروسي الكامل وغير المشروط لقواته وسلاحه من التراب المولدوفي، وفقا لالتزاماته القانونية بموجب الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة اسطنبول لعام ١٩٩٩ واحتراما لالتزاماته بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

في الختام، أود أن أشدد على أن التقيد بحسن نية بالصكوك الملزمة قانونا القائمة، الثنائية والمتعددة الأطراف على السواء، أمر حاسم لصون السلام والأمن والنهوض بأهداف نزع السلاح وعدم الانتشار بصفة عامة وفي المجال النووي.

السيدة أغلادزة (جورجيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، السفير جينغا، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد لكم دعم الوفد الجورجي الكامل.

وكما ذكر الأمين العام في ”تأمين مستقبلنا المشترك – خطة لنزع السلاح“، فإننا نعيش في أوقات خطيرة فعلا، حيث تصبح التهديدات والتحديات الأمنية أكثر تعقيدا وغير متناظرة وعابرة للحدود الوطنية على نحو مطرد. ولذلك، فإن عملنا بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار والتحديات الأمنية المعاصرة الأخرى أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وما زلنا نواجه أخطار انتشار كبيرة تهدد السلم والأمن الدوليين. وخطر وقوع الأسلحة النووية أو الكيميائية أو الإشعاعية أو البيولوجية في أيدي جهات غير مأذون لها كبير جدا. ويتطلب التصدي بطريقة حازمة للخطر الناجم عن استخدام هذه الأسلحة بصورة غير مأذونة مصداقية وفعالية نظم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، التي تشكل عناصر رئيسية للتقدم نحو نزع أسلحة الدمار الشامل بصورة كاملة.

تمثل المحادثات الرفيعة المستوى الأخيرة بين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والبيان المشترك بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جهودا دبلوماسية مشجعة يمكن أن تسهم في التخفيف من حدة التوتر وتؤدي إلى نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. ونشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الشروع في المضي على طريق موثوق تجاه نزع السلاح النووي بصورة كاملة ويمكن التحقق منها بالعودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والانضمام إلى الضمانات ذات الصلة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما ندعو ذلك البلد إلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك استخدام المواد الكيميائية السامة كأسلحة، من قبل أي جهة وفي أي مكان يشكل جريمة ضد الإنسانية. ونحن ندين بأشد العبارات الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية من قبل القوات المسلحة السورية، وكذلك من قبل تنظيم داعش، على نحو ما تم التحقق منه بواسطة آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. ويجب ألا تمر الأعمال الخسيسة المتمثلة في استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين في سورية بلا عقاب. وكذلك نعيد تأكيد تضامننا مع المملكة المتحدة في أعقاب الهجوم الكيميائي البغيض الذي وقع في سالزبري. ويحدونا الأمل في أن تؤدي التحقيقات الشاملة والشفافة التي تجريها السلطات البريطانية قريبا إلى مقاضاة الجناة.

تمثل معالجة مشكلة التراكم المفرط للأسلحة التقليدية وذخائرها وانتشارها بلا ضوابط أولوية أخرى. ومن المهم بشكل حيوي الحفاظ على نظام مراقبة استراتيجي فعال للتجارة، يواكب تطور تهديدات الانتشار والتطورات التكنولوجية والعلمية

السريعة. وتمثل معاهدة تجارة الأسلحة، في ذلك السياق، أداة فريدة لتحديد المسؤوليات المشتركة للدول عن المراحل المختلفة لعمليات نقل الأسلحة، وهي بمثابة آلية وقائية هامة.

لا تزال النزاعات العسكرية التقليدية من دون حل وفي تزايد. فمنطقة البحر الأسود على وجه الخصوص عرضة لموجة خطيرة من العسكرة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي. ولا يمثل عدوان الاتحاد الروسي العسكري على جورجيا وأوكرانيا تهديدا أساسيا لبلدينا فحسب؛ بل إنه يعرض أيضا الأمن الأوروبي عموما للخطر.

فالاتحاد الروسي يواصل حشده العسكري في أراضي جورجيا المحتلة ويعزل تلك المناطق عن بقية البلد، في تجاهل تام لالتزاماته بموجب اتفاق عام ٢٠٠٨ لوقف إطلاق النار الذي يقضي بسحب جميع قواته العسكرية من أراضي جورجيا. وقواعد روسيا العسكرية غير القانونية في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي مجهزة بأسلحة هجومية عصرية ومتطورة، بما في ذلك دبابات ومركبات مدرعة مختلفة وأنظمة إطلاق صواريخ، علاوة على منظومات صواريخ أرض – جو وأرض – أرض – بما في ذلك أنظمة SA-10 Grumble و SS-21 Scarab.

إن هيكل القوة ووضع عمليات النشر هذه، بما في ذلك نوع وكمية عتادها العسكري، يتجاوزان نطاق أي أهداف دفاعية ولا يصلحان لأي شيء عدا استعراض القوة في جميع أنحاء منطقة البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط. ونشر الاتحاد الروسي مجمعات من منظومات S-300 لصواريخ الدفاع الجوي في منطقة أبخازيا في العام الماضي. وعلاوة على ذلك، نشرت روسيا قدرات قوية لمنع ومكافحة الوصول إلى المنطقة، التي تشمل القوقاز بأكمله تقريبا وجزءا كبيرا من البحر الأسود. وقد تؤدي تلك القدرات إلى التقييد الشديد للقدرة الخصم المحتمل على المناورة في مجالات البرية والجوية والبحرية، وهي تُعزز بوسائل الحرب الإلكترونية.

وفي الوقت نفسه، يقوم الاتحاد الروسي بتدريبات عسكرية منتظمة في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي المحتلتين، في إطار العمليات في منطقته العسكرية الجنوبية. ويتسم هذا العام بأنشطة عسكرية لم يسبق لها مثيل في الأراضي المحتلة التابعة لجورجيا. ففي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أجري نحو ٧٠ من التدريبات في منطقة أبخازيا، في حين أجري ٢٥ تدريبا في منطقة تسخينفالي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انتهاك المجال الجوي الجورجي من قبل القوات الجوية الروسية قد أصبح ممارسة منتظمة.

والافتقار إلى آليات الرقابة الدولية في المناطق المحتلة من جورجيا يوجد أرضا خصبة للأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك تلك المتصلة بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. ولعل الأعضاء يذكرون ما سجل من محاولات لتهريب المواد النووية والمشعة عبر المناطق الجورجية المحتلة، وهي المحاولات التي أبلغت بها اللجنة الأولى على النحو الواجب. وتلك تذكرة أخرى بأن هذه الثقوب السوداء لا تشكل تهديدا أساسيا البلد المتضرر فحسب، بل للنظام الأمني الدولي قاطبة.

فتعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد شرطان مسبقان حيويان لتهيئة بيئة دولية مستقرة وآمنة. إن جهودنا المشتركة والإرادة السياسية للامتثال للقانون الدولي والتقيد بنظم عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة وما يتصل بها من التزامات ستحدد كيفية مواجهتنا لتحدياتنا الأمنية اليوم وفي المستقبل.

السيد إنكارناتو (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ، سيدي الرئيس، بتهنئتكم على انتخابكم وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل.

تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.2). وأود أن أضيف الملاحظات التالية

بصفتنا الوطنية. وستكون النسخة الكاملة من هذا البيان متاحة على شبكة الإنترنت.

يكتسي النظام الدولي القائم على القواعد ونهج تعددية الأطراف الفعال أهمية بالغة في تحديد الحلول للتحديات والتهديدات العالمية التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. وفي هذا الصدد، فإن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح ومحافلها الثلاثة المتعاضدة تظل محورية ولا يمكن الاستغناء عنها.

ونرحب بإنشاء خمس هيئات فرعية من جانب مؤتمر نزع السلاح في وقت سابق من هذا العام باعتماد أربعة تقارير فنية (CD/2140، CD/2139، CD/2138 و CD/2141) منبثقة عن عملها، نأمل أن توفر أساسا متينا للاستفادة منه في عام ٢٠١٩. ومع ذلك، يؤسفنا أن التقرير النهائي (CD/2149) لمؤتمر نزع السلاح لا يجسد هذه المناقشات الموضوعية.

وتتشاطر إيطاليا الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بركائزها الثلاث المتعاضدة، تظل الأداة الرئيسية وتوفر الإطار القانوني الواقعي الوحيد لبلوغ عالم خال من الأسلحة النووية. وهذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا من خلال نهج تدريجي استنادا إلى تدابير فعالة، وفقا للمادة السادسة من المعاهدة. ومن بين هذه التدابير، التعجيل ببدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية، وهو إحدى الأولويات الرئيسية. وندعو جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد، وخاصة الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢، إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة دون مزيد من التأخير.

والبدء فورا في المفاوضات داخل مؤتمر نزع السلاح على معاهدة تتناول المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أمر بالغ الأهمية أيضا. ونرحب بتقرير فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية (انظر A/73/159)، المنشأ عملا بالقرار ٢٥٩/٧١، ونثق بأن عمله سيقدم مدخلات مثمرة للمفاوضات على هذه المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح.

ونود أيضا أن نذكر بإمكانات الضمانات الأمنية السلبية. وما زلنا نؤيد الصياغة المحتملة داخل مؤتمر نزع السلاح لتوصيات تتناول جميع جوانب الضمانات الأمنية السلبية، مع عدم استبعاد إبرام صك دولي ملزم قانونا.

كما تثمن إيطاليا جميع المبادرات التي اتخذت في مجال التحقق من نزع السلاح النووي. ونؤيد الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي ونرحب ببدء عمل فريق الخبراء الحكوميين للنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، على النحو المحدد في القرار ٦٧/٧١، الذي شاركت إيطاليا في تقديمه.

كما نعيد تأييدنا لعقد مؤتمر معني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، تحضره جميع دول المنطقة على أساس ترتيبات تتوصل إليها تلك الدول بحرية.

ونعرب عن الارتياح لوفاء الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بالحدود المركزية لمعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الجديدة في شباط/فبراير. ونشجعهما على تمديد المعاهدة. ونؤكد أيضا على أهمية الحفاظ على معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى باعتبارها اتفاقا تاريخيا لا يزال أساسيا للأمن والاستقرار الأوروبيين والدوليين.

وترحب إيطاليا بالتطورات الإيجابية فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في النصف الأول من عام ٢٠١٨. ويحدونا الأمل في أن هذه التطورات قد تؤدي إلى حوار مفتوح وبناء بغية تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه في شبه الجزيرة الكورية.

وما زالت خطة العمل الشاملة المشتركة أساسية في الجهود الدولية لتعزيز عدم الانتشار. ويتعين على المجتمع الدولي الاستمرار في التزامه بتنفيذها الكامل والفعال، ما دامت إيران مستمرة في امتثالها الصارم لالتزاماتها المتصلة بالمجال النووي. ونرحب بتأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية لامتثال إيران لهذه الالتزامات في ١٢ تقريرا متتاليا. كما نكرر التأكيد على أهمية التنفيذ الكامل والفعال للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وقد عقدنا العزم على أن نتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بغية الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، ونؤيد تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في ذلك الصدد، وفضلا عن العمل الجاري من أجل إنشاء كيان قانوني يتيح للشركات الأوروبية مواصلة معاملاتها التجارية المشروعة مع جمهورية إيران الإسلامية.

وتؤيد إيطاليا بقوة اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتعيد تأكيد ضرورة الامتثال التام لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥. ويساورنا بالغ القلق إزاء الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في الأشهر الأخيرة. ونكرر إدانتنا لهذا الاستخدام في أي مكان وفي أي ظرف من الظروف. ويجب على المجتمع الدولي ضمان المساءلة ومواصلة اتخاذ موقف واضح ضد الإفلات من العقاب على هذه الجرائم البشعة. ومن هذا المنطلق، تشارك إيطاليا بنشاط في الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية. ونرحب أيضا بقرار حزيران/يونيه للدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية الذي يعزز قدرة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تحديد هوية المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

ولا تزال إيطاليا تشعر بقلق عميق إزاء تزايد خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات فاعلة من غير الدول، ولا سيما فيما يتعلق بالأعمال الإرهابية. ونؤيد تعزيز آلية لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لزيادة القدرات الوطنية في تنفيذ تدابير عدم الانتشار، ونرحب بالنتائج الإيجابية لاستعراض النظام القائم بموجب ذلك القرار، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٢٣٢٥ (٢٠١٦).

إن إيطاليا ملتزمة التزاما تاما بالجهود الدولية الرامية إلى معالجة الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية للأسلحة التقليدية، وتشعر بالقلق بوجه خاص إزاء الآثار العشوائية للألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية، وخاصة على المدنيين. ونؤيد بقوة الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها، واتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، واتفاقية الذخائر العنقودية. ونعلق أهمية كبيرة على عالميتها والامتثال التام لأحكامها وتطوير أي إمكانية للتآزر فيما بينها. ونحن مقتنعون بأهمية التعاون والمساعدة الدوليين من أجل التنفيذ الكامل والفعال لتلك الصكوك. ولذلك، نواصل تكريس الموارد المادية والتقنية والمالية لتنفيذ برامج شاملة للإجراءات المتعلقة بالألغام. كما أننا نشارك بشكل خاص في تعزيز النهج المتكاملة والشاملة والمراعية للاعتبارات الجنسانية لمساعدة الضحايا.

ونحن ملتزمون التزاما راسخا باستدامة بيئة الفضاء وسلامتها وأمنها على المدى الطويل، ونعتقد أنه ينبغي بلورة بيئة تنظيمية دولية شاملة وفعالة ووضعها موضع التنفيذ. وإيطاليا تقدر العمل الهام الذي أنجزه الفريق العامل المعني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد التابع للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وما زلنا ملتزمين تماما بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والحيلولة دون أن يصبح الفضاء الخارجي منطقة نزاع كشرطين أساسيين لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي.

أخيرا، تؤيد إيطاليا وضع قواعد ومبادئ لسلوك الدولة المسؤول في الفضاء الإلكتروني، بما يتوافق مع القانون الدولي

الحالي، وكذلك تعزيز تدابير بناء الثقة والتعاون الدولي وبناء القدرات لتحسين أمن الفضاء الإلكتروني، وتعزيز الفضاء الألكتروني الحر والمفتوح والحد من خطر النزاعات بين الدول في هذا المجال. ونؤكد التزامنا بتحسين الاستقرار في الفضاء الإلكتروني، وندعو الأمين العام إلى عقد فريق جديد من الخبراء الحكوميين في عام ٢٠١٩، للبناء على عمل الفريق السابق.

السيد ليغويا (ملاوي) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر والتهنئة لكم، سعادة السفير جينغا، على انتخابكم رئيسا، وكذلك أعضاء مكتبكم بأكمله. وأؤكد لكم وللمكتب دعم وفدي وتعاونه الكاملين.

تؤيد ملاوي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل المغرب، باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/73/PV.2).

إن أي استخدام للأسلحة النووية سيكون له عواقب إنسانية وخيمة. وحتى في حالة حدوث تفجير نووي واحد، فإن الوكالات الإنسانية ستقف عاجزة عن تقديم الإغاثة الفعالة للمرضى والجرحى. والضمان الوحيد لأمننا ضد التهديد الذي تُشكله الأسلحة النووية هو التخلص التام منها. ولذلك، كانت ملاوي من بين البلدان التي وقعت على معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام ٢٠١٧. وهذه المعاهدة تضع الأسلحة النووية على قدم المساواة القانونية كأسلحة الدمار الشامل الأخرى التي تعتبر غير مقبولة بسبب آثارها العشوائية وغير الإنسانية، شأنها شأن الأسلحة البيولوجية والكيميائية. وتسد هذه المعاهدة فجوة كبيرة كانت موجودة من قبل في القانون الدولي.

ومع قيام العديد من البلدان بالتوقيع والتصديق على المعاهدة، فإن هناك إشارة واضحة إلى أن غالبية دول العالم لم تعد تقبل الأسلحة النووية ولا تعتبرها أسلحة مشروعة. وملاوي ملتزمة التزاما تاما بالمعاهدة وستصدق عليها قريبا بقصد أن تصبح دولة طرفا. وتنضم ملاوي إلى البلدان الأخرى التي تدين أي أنشطة جارية محظورة بموجب المعاهدة، كالتهديد باستخدام الأسلحة النووية، وتجارب الأسلحة النووية، وتطوير الترسانات النووية وتحديثها، وتعتبرها غير مشروعة.

وتدين ملاوي استخدام الأسلحة الكيميائية، التي تعتبر عالميا مخالفة لقوانين الإنسانية وما يمليه الضمير العام. واتفاقية الأسلحة الكيميائية تحظر تطوير تلك الأسلحة أو إنتاجها أو حيازتها أو تكديسها أو الاحتفاظ بها أو نقلها أو استخدامها. والأسلحة الكيميائية، التي تعد عشوائية بطبيعتها، تشمل أي من المواد الكيميائية السامة أو سلائفها التي يمكن أن تسبب الموت أو الإصابة أو العجز المؤقت أو تهيج الحواس من خلال عملها، فضلا عما يتصل بذلك من الذخائر ونظم الإيصال. والكلور وغاز الخردل والسارين من بين أكثر المواد الكيميائية استخداما كأسلحة. وقد أدى الاستخدام المستمر للأسلحة الكيميائية إلى تآكل القاعدة التي تحظر استخدام هذه الأسلحة. وكبلد، تؤيد ملاوي تجديد ولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحديد هوية المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية، ونؤيد توصيات الأمين العام بشأن الأسلحة الكيميائية.

وملاوي تدين أيضا استخدام الأسلحة البيولوجية كوسيلة لإنهاء حياة الإنسان. فالأسلحة البيولوجية تستخدم البكتريا أو الفيروسات أو السموم التي يتم دمجها مع آلية للإيصال لإلحاق الأذى. ويمكن نشر الأسلحة البيولوجية عن طريق الاستنشاق أو الابتلاع أو امتصاص الجلد لها. وتود ملاوي أن تؤكد مجددا وتعزز التزامها باتفاقية الأسلحة البيولوجية والإبلاغ عن التدابير المتخذة لتنفيذ أحكام الاتفاقية. وعلى المستوى الوطني، نقوم باستعراض التدابير والسياسات الوطنية من أجل إدخال تغييرات أو تنفيذ تدابير جديدة لتعزيز الامتثال للاتفاقية.

وفيما يتعلق باعتماد اتفاقيات عدم الانتشار وتنفيذها، فإن ملاوي طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية

الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، وتفي تماما بجميع متطلبات هذه المعاهدات.

وتولي ملاوي أهمية لتنفيذ جميع أحكام هذه المعاهدات المتعددة الأطراف، بما فيها تلك التي تشمل نزع السلاح النووي. وملاوي بصدد إنشاء لجنة فنية لاعتماد قواعد ونظم وطنية لكفالة الامتثال لالتزاماتها بموجب المعاهدات الرئيسية المتعددة الأطراف لعدم الانتشار. وملاوي ملتزمة أيضا بالتعاون المتعدد الأطراف في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البكتريولوجية والتكسينية، من أجل تحقيق الأهداف المشتركة في مجال عدم الانتشار وتشجيع التعاون الدولي للأغراض السلمية.

ولا تزال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي الأسلحة الأثيرة في العديد من أعمال العنف المسلح. ووفقا لدراسة استقصائية للأسلحة الصغيرة، لقي ٠٠٠ ٥٦٠ شخص حتفهم في عام ٢٠١٦– آخر سنة تتوافر عنها بيانات – نتيجة للعنف المسلح؛ وتشير التقديرات إلى أن ١٨ في المائة من تلك الوفيات كان نتيجة مباشرة للنزاع. وبغية وضع نهج شامل للحد من الوفيات الناجمة عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نحتاج إلى التركيز على العنف المسلح ككل، بدلا من أن تقتصر جهودنا على معالجة العنف في النزاع.

ومقارنة بالبلدان المجاورة، فإن ملاوي لا تتأثر بشدة بالانتشار والاستخدام غير المشروعين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومع ذلك، لا يزال شعبنا يعاني بشكل كبير من الاستخدام غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وملاوي وقعت على برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، في عام ٢٠٠١.

وملاوي لها مصلحة واضحة في العمل مع الشركاء الدوليين لتعزيز الاستخدام المسؤول والسلمي للفضاء الخارجي. وذلك لأن ملاوي تقدر أن تطوير تكنولوجيا الفضاء يحمل إمكانات هائلة لفائدة البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. علاوة على ذلك، فإن ملاوي تلاحظ بقلق التهديدات التي يتعرض لها الفضاء الخارجي وتطبيقاته. وندين جميع التجارب المضادة للسواتل وتطوير الأسلحة بهدف وضعها في المدار، أو استخدام أي المنظومات لاستهداف الموجودات الفضائية. ونؤيد التفاوض على معاهدة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فضلا عن التفاوض بشأن تدابير مؤقتة للشفافية وبناء الثقة لتحقيق تلك الغاية. ونسعى إلى إيجاد أرضية مشتركة بين النهج القانونية والسياسية أو تلك القائمة على القواعد لتعزيز أمن الفضاء الخارجي.

السيد أمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشاطر الوفود الأخرى تهنئتكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه طوال الدورة.

ويود وفد بلدي أيضا أن يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل مملكة المغرب، باسم مجموعة الدول الأفريقية، وممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.2).

ويعدُّ التعجيل بتطوير تكنولوجيات الأسلحة الجديدة وتزايد أنشطة التسلح في أنحاء عديدة من العالم، علاوة على النزاعات التي طال أمدها وتشريد الأشخاص مسألة شاغلة لأمننا الجماعي. ومما يثير الشعور ببالغ القلق تزايد التهديدات الناشئة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل وخطر تحويلها إلى الأيدي الخطأ في نهاية المطاف. ولذلك السبب فإن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ونشرها إلى الجهات من غير الدول.

وبالتالي، فإن هناك حاجة عاجلة لاتخاذ إجراءات ملموسة لإيجاد وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية. ونعرب في هذا

السياق عن تأييدنا لمبادرة الأمين العام ”ضمان مستقبلنا المشترك – خطة لنزع السلاح“ التي تهدف إلى لفت الانتباه الدولي إلى تجديد الحوار والتفاوض لأجل إعادة نزع السلاح مرة أخرى ووضعه في محور جهودنا المشتركة الرامية إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين.

ولا شك أن اعتماد وفتح باب التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية يعدُّ أحد الإنجازات الرئيسية التي تعزز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار الحالي، ويمهدان الطريق في نهاية المطاف للتوصل إلى صك ملزم قانون بحظر الأسلحة النووية، ويؤدي إلى إزالتها تماما. وتؤمن إثيوبيا إيمانا راسخا بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ستظل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار. ونرى أن الركائز الثلاث للمعاهدة – نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار والاستخدام السلمي – تمثل إطارا لا مثيل له لصون وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

وبطبيعة الحال، فإن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تؤدي دورا محوريا أيضا في ترسيخ معاهدة عدم الانتشار وتعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم. وعليه، تعرب إثيوبيا مجددا عن التزامها بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، التي تحظر إنتاج الأسلحة النووية أو حيازتها أو تخزينها أو اختبارها أو نشرها في القارة الأفريقية.

ونشدد على أهمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونثني في ذلك الصدد، على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لدورها الهام في كفالة التزامات الدول بتنفيذ اتفاقات الضمانات، وتقديم المساعدة التقنية والتعاون الراميين إلى تعظيم الاستفادة من العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتواصل إثيوبيا العمل عن كثب مع الوكالة في مجال الحماية من الإشعاع والتحكم الرقابي النووي وفقا للقوانين المحلية والدولية السارية، بما في ذلك معايير الأمان التي وضعتها الوكالة.

وفي مجال الأسلحة الكيميائية، فإن إثيوبيا من الدول الموقّعة على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ووعلى الرغم من أن إثيوبيا لا تحوز على أسلحة كيميائية وليست لديها صناعة الكيميائية ذات صلة بالاتفاقية، كلفت وزارة الصناعة في بلدي للعمل بشكل وثيق مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والدول الأطراف الأخرى بهدف تشجيع جهود التعاون الوطنية والإقليمية المتعلقة بالاتفاقية.

وتشعر إثيوبيا ببالغ القلق إزاء استمرار التقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية في مختلف أنحاء العالم. وندين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي من الدول الجهات الفاعلة من غير الدول. ونحن مقتنعون بعدم وجود أي مبرر لاستخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف. ولذلك، نعيد التأكيد على تأييدنا الراسخ لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، ونؤكد مجددا التزامنا ببذل قصارى الجهود لأجل تنفيذها تنفيذا كاملا.

ومن المؤسف أنه وبسبب الوضع السياسي والأمني المعقد في الكثير من أنحاء العالم،، تسعى جهات داخلية وخارجية لاغتنام جميع الفرص واستغلال الكثير من بوصفها قناة لنقل مختلف أنواع الأسلحة واستخدامها بطريقة غير مشروعة. ولا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقتنا يؤدي إلى تأجيج النزاعات داخل الدول وفيما بينها. ويعزى ذلك إلى سهولة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتوفرها وانخفاض تكلفتها نسبيا، علاوة على بساطتها التقنية وسهولة نقلها.

ولذلك، فإننا نولي أهمية كبرى لمسألة تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ونرى أن برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه لا يزال إطارا هاما لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه. ونرحب في

ذلك الصدد، بنتائج المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل، الذي عقد في نيويورك في الفترة من ١٨ إلى ٢٩ حزيران/يونيه. وفضلا عن جهود تنفيذ برنامج العمل على الصعيد الوطني، لا يزال تنفيذه تنفيذا كاملا، بما في ذلك الأحكام المتصلة بالتعاون والمساعدة الدوليين، يكتسي أهمية حاسمة.

وأود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد التزامنا ودعمنا لخطة الأمم المتحدة لنزع السلاح. ونتطلع إلى المشاركة البناءة في أعمال اللجنة الأولى.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أعرب عن ارتياح وفد بلدي لرؤيتكم، سيدي، وأنتم تترأسون أعمال اللجنة الأولى. ونود أن نتقدم بالشكر إلى السفير محمد حسين بحر العلوم، الممثل الدائم للعراق، على عمله الممتاز بصفته رئيس اللجنة خلال الدورة السابقة.

ويؤيد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.2)، وممثل السلفادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/C.1/73/PV.4).

وإن لبيرو تقاليد طويلة في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وعليه، فإننا نشارك بنشاط في جميع النظم والمحافل الدولية والمتعددة الأطراف القائمة في تلك المجالات. وشاركنا مؤخرا في أعمال مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، أملا في التصدي بفعالية للتهديدات الخطيرة الناشئة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وتغتنم بيرو هذه الفرصة لتؤكد مجددا التزامها الثابت بالتنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن الصك الدولي للتعقب. ونرى أنه يجب علينا أن نواصل جهودنا هذه في إطار برنامج العمل بطريقة شفافة وغير تمييزية، ونحو اعتماد صكوك ملزمة قانونا بشأن توسيم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومراقبتها منعا لتحويلها إلى السوق غير المشروعة. ونرحب بالوثيقة الختامية (A/CONF.192/2018/RC/3، المرفق) الصادرة بتوافق الآراء عن المؤتمر الاستعراضي الثالث بشأن برنامج العمل هذا العام في نيويورك.

إن ضمان السلم والأمن الدوليين يعني القضاء على الأخطار التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن أفضل علاج هو حظرها والقضاء التام على الأسلحة الموجودة حاليا. ومع ذلك، نلاحظ أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتحقيق هذين الهدفين. ونلاحظ ببالغ القلق الانتهاكات والتحديات التي واجهتها في السنوات الأخيرة نُظم نزع السلاح ومنع الانتشار فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية. واستخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها جريمة ضد الإنسانية وانتهاك خطير للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، تؤكد بيرو من جديد اهتمامها والتزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتنفيذ الكامل لركائزها الثلاث. ونؤكد من جديد الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في تطوير بحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، دون تمييز، تماشيا مع أحكام المواد من الأولى إلى الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، ونواصل المشاركة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول إلى تعيين رئيس المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ في أقرب وقت ممكن. وفي هذا السياق، نؤيد ترشيح السفير رافائيل ماريانو غروسي، ممثل الأرجنتين لهذا المنصب.

وبفضل التزام بيرو بنزع السلاح النووي، أصبحنا من بين أوائل الدول التي وقعت على معاهدة حظر الأسلحة النووية. ونعتقد أن الآثار المترتبة عن استخدام تلك الأسلحة ستكون

كارثية وستتجاوز الحدود الوطنية وستكون ذات عواقب وخيمة على بقاء البشرية وعلى البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والاقتصاد العالمي والأمن الغذائي وصحة الأجيال الحالية والمقبلة. ونؤكد على إدانة أي نشاط محظور بموجب المعاهدة، مثل استخدامها أو التهديد باستخدامها وكذلك تطوير الترسانات النووية أو تحديثها. وندعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى القيام بذلك، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية. وقد كنا من بين أوائل الدول التي صدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية التعجيل ببدء نفاذ المعاهدة وندعو الدول الواردة أسماؤها في المرفق ٢ إلى التوقيع أو التصديق على المعاهدة.

ووفقا لموقفنا المبدئي، نشدد على أن برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتصلة بالمجال النووي وبالقذائف التسيارية وما يتعلق بها من أنشطة ينبغي التخلي عنها بطريقة كاملة وبصورة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. ونعتقد أنه ما لم يحدث ذلك، ينبغي أن تظل الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن سارية على نحو صارم وأن تحترمها جميع الدول.

وفيما يتعلق بآلية نزع السلاح، يرى وفد بلدي أن تنشيط مؤتمر نزع السلاح مسألة ذات أولوية، حيث إن هذا المنتدى ينبغي أن يكون الهيئة التفاوضية الرئيسية على المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. ويحث بلدي جميع أعضاء المؤتمر على إبداء مزيد من الإرادة السياسية من خلال اعتماد وتنفيذ برنامج عمل شامل ومتوازن.

وتقرّ بيرو بالتقدم الذي أحرزته هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح هذا العام. ونشدد على أهمية الفريق العامل الثاني التابع لها بعد الاتفاق على نص بتوافق الآراء بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. بيد أن بيرو تلاحظ مع الأسف أن الهيئة لم تتمكن من التوصل إلى توافق للآراء بشأن توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

إننا ندرك الشواغل العامة للمجتمع الدولي، وكذلك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والصناعية، فيما يتعلق بالأثر الإنساني الذي قد يحدثه أو يمكن أن يحدثه استخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وفي هذا الصدد، نسلم بالحاجة الملحة إلى تحديد منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل والتعرف على خصائصها كنقطة انطلاق لعملية دولية تهدف إلى منع تطوير واستخدام ونقل منظومات الأسلحة التي لا يتطلب تشغيلها سيطرة شخص عليها. تؤيد بيرو عمل الفريق المفتوح العضوية للخبراء الحكوميين بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، الذي أنشئ في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وتأمل أن يفضي إلى وضع صك فعال وملزم قانونا بشأن هذا الموضوع. ونحن نعيد التأكيد بشدة على الحاجة الملحة إلى أن يتقيد أي استخدام لمنظومات الأسلحة هذه تقيدا صارما بمبادئ ومعايير القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الدولي، ولا سيما مبدأي عدم التمييز والتناسب في الهجمات.

ومرة أخرى هذا العام، سييسر بلدي مشروع القرار بشأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي يوجد مقره في ليما. ونود أن نسلط الضوء على العمل المهم الذي يقوم به المركز، مما يسهم في إحراز تقدم في المنطقة من خلال سلسلة من مبادرات نزع السلاح وتدابير بناء الثقة، فضلا عن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمتفجرات.

أخيرا، أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام بيرو الثابت بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ولذلك، لن ندخر جهدا في المساهمة في عمل اللجنة الأولى.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد المملكة المتحدة البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي

(انظر A/C.1/73/PV.2). وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

إن إطار المعاهدات والاتفاقيات المعيارية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل إنجاز من أهم إنجازات النظام الدولي القائم على القواعد. إنها تستند إلى فهم مشترك للتهديد الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها على الأمن الوطني والدولي، والقيم الأساسية للإنصاف والعدالة واحترام القانون الدولي. وتحرّم معاهدات مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية الأسلحة التي يعتبرها الضمير الإنساني بغيضة.

واقترانا مع نظام الضمانات الذي تديره الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ردعت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بجميع الدول باستثناء عدد قليل عن حيازة الأسلحة النووية. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تقوم غلى أساس الثقة المتبادلة وتحقق فوائد ملموسة لجميع الأطراف الموقعة عليها، تتناقض تناقضا صارخا مع معاهدة حظر الأسلحة النووية. إذ إن الحظر يتجاهل السياق الأمني ولا يفعل شيئا من أجل زيادة الثقة أو الشفافية فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتخفق المعاهدة أيضا في التصدي للتحديات الحقيقية التي تواجه نزع السلاح النووي. ولن تؤيدها المملكة المتحدة أو توقعها أو تصدق عليها.

وتتبع المملكة المتحدة نهجا تدريجيا لنزع السلاح النووي وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا تمثل الأسلحة النووية لدى المملكة المتحدة سوى حوالي ١ في المائة من مجموع الأسلحة التي تملكها الدول الحائزة للأسلحة النووية المعترف بها. ويسهم الإطار القائم لمكافحة الانتشار وتحديد الأسلحة إسهاما كبيرا في تحقيق الأمن العالمي. إنه يوفر للدول ضمانة بأن منافسيها لا يسعون للحصول على أسلحة الدمار الشامل ويحقق الاستقرار في العلاقات الأمنية إمكانية التنبؤ بها.

بيد أن الأمن العالمي يتعرض الآن للخطر من الدول التي لم تعد تتشاطر قيمنا الأساسية أو احترام القانون الدولي. لقد استخدم النظام السوري الأسلحة الكيميائية مرارا وتكرارا، في انتهاك لالتزاماتها بوصفها أطرافا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وحالت روسيا دون اتخاذ إجراء في مجلس الأمن كان يمكن أن يحاسب المسؤولين عنها، كما أظهرت ازدراءها للمعايير العالمية باستخدامها للأسلحة الكيميائية على التراب البريطاني. وتمثل هذه اعتداءات مباشرة على قاعدة تتقيد بها غالبية المجتمع الدولي لأكثر من ٥٠ سنة. وترك هذه الاعتداءات دون اعتراض قد يزيد من إضعاف هذه القاعدةلويشجع على ارتكاب المزيد من الانتهاكات.

إن تحديد مرتكبي الهجمات بالأسلحة الكيميائية خطوة هامة في ضمان المساءلة وردع الهجمات في المستقبل. والقرار الذي اتخذ في لاهاي في حزيران/يونيه دليل واضح على التزام المجتمع الدولي بتعزيز قواعد مكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية. ونتطلع إلى بدء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لأعمالها المتعلقة بإسناد المسؤولية عن الهجمات الكيميائية في سورية. وسنواصل تعزيز تطوير آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو السمية.

ومع ذلك، فإننا لا يمكن أن ننتظر إلى أن يتم استخدام أسلحة الدمار الشامل. ويجب أن نكون أسرع في اتخاذ الإجراءات عندما تعجز الدول عن الامتثال لالتزاماتها. إن التقاعس بشأن حالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد سمح لها بحيازة قدرة لإنتاج السلاح النووي وبنشر تكنولوجيا القذائف على حدّ سواء. وفي مواجهة التجارب النووية المتكررة، التي تقوّض القاعدة التي يحترمها الآخرون منذ بداية هذا القرن، وافق مجلس الأمن على فرض جزاءات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويبدو أن تلك الجزاءات تغير حسابات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا بد من استمرار الضغط حتى اتخاذ

خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. وتقف المملكة المتحدة على استعداد لتقديم خبرتها وقدراتها لدعم عملية نزع السلاح النووي.

ونواصل تأييد تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة من جانب جميع الأطراف المتبقية في الاتفاق إن النظام الدولي للضمانات الذي يرتكز عليه التزام إيران بتعزيز التحقق والتفتيش هو واحد من أشمل وأقوى النظم في تاريخ الاتفاقات النووية الدولية. وتؤكّد التقارير المتتالية للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران تواصل الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق وأن برنامجها النووي سلمي حصراً. وفي الوقت نفسه، نغتنم هذه الفرصة لنسجّل قلقنا إزاء برامج إيران للقذائف الأوسع نطاقاً، التي تشكل تهديداً للأمن الأوروبي وتزعزع الاستقرار في المنطقة. وندعو إيران إلى الكف فوراً عن انتشار تكنولوجيا القذائف. فهذه الأعمال تتعارض مع قراري مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) و ٢٢١٦ (٢٠١٥) ولا تؤدي إلا إلى إطالة أمد النزاعات الإقليمية.

وعلى الرغم من أن إطار مكافحة الانتشار وتحديد الأسلحة قد خدمنا جيداً، فإنه غير مكتمل سواء في تطبيقه أو تغطيته. وسنعمل على تحقيق عالمية العضوية في المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة. وسنواصل الدفع من أجل اعتماد التدابير التي ستعزز هذا الإطار، مثل البروتوكول الإضافي لاتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وسنواصل أيضاً دعم وتعزيز أعمال التحقق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والعمل على وضع آليات وتكنولوجيات التحقق اللازمة لمعاهدات نزع السلاح في المستقبل. إننا في حاجة لنكفل أن آليات مكافحة انتشار وسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما القذائف التسيارية، صالحة للغرض المطلوب منها وأن تظل ذات صلة. وندعو المزيد من الدول إلى الانضمام إلى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف والتوقيع على مدونة لاهاي لقواعد السلوك.

وسنعمل على التصدي للتحدي المتمثل في تزايد ازدحام الفضاء الخارجي. ونعتقد أن زيادة الثقة من خلال المعايير والمبادئ والتوجيهات التي تحظى بتوافق الآراء يمكن أن تدعم الأنشطة الفضائية الآمنة والمستدامة، امتثالاً للقانون الدولي.

وفيما تتسارع وتيرة التطور العلمي والتكنولوجي، يجب أن نضمن أننا لا ندير المخاطر الناشئة فحسب بل نستفيد أيضاً من الفرص الناشئة عنها. وفي هذا الصدد، نرحّب بتجدد النشاط في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، إلا أننا نشعر بالقلق العميق إزاء حالتها المالية. وندعو جميع الدول الأطراف في الاتفاقية وغيرها من معاهدات نزع السلاح إلى أن تدفع اشتراكاتها.

يهدد الانتشار جميع أعضاء المجتمع الدولي. وكل واحد منا بحاجة إلى النهوض والتصدي لهذا التهديد. وكما أشار رئيس وزراء بلدي هنا في نيويورك الشهر الماضي (انظر A/73/PV.8)، فإن مشاركة المجتمع الدولي الجماعية هي التي أنتجت هيكل مكافحة الانتشار ونزع السلاح. وسيتطلب الأمر انخراطاً جماعياً لتعزيزه في مواجهة تحديات اليوم.

السيد كابامبوي (زامبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل المغرب بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب على انتخابكم.

وكما نفعل كل عام، نجتمع لمناقشة جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي في اللجنة الأولى والتهديد الذي تشكله الأسلحة النووية، والأسلحة الكيميائية، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسنتكلم بالتأكيد عن الأعداد الغفيرة من الناس الذين قُتلوا والحاجة إلى احترام التزاماتنا بموجب مختلف المعاهدات والاتفاقيات التي ترمي إلى تقييد وحظر ومنع صنع هذه الأسلحة أو تجربتها أو تجارتها أو انتشارها. إن

بلدي زامبيا يؤيّد، بطبيعة الحال، وسيواصل تأييد جميع هذه المعاهدات، ويحثّ الدول الأخرى على أن تحذو حذوه.

وفي نهاية المطاف، سنتخذ قرارات ونهنّئ أنفسنا بأن عدداً أكبر بكثير من هذه القرارات ستكون قد اتخذت بتوافق الآراء بالمقارنة مع السنة الماضية – قرارات لن تختلف عن قرارات العام الماضي إلا في عددها، وفي العدد المستكمل للأشخاص الذين قُتلوا منذ اتخاذ القرار الأخير وعدد الجلسات المعقودة في الفترة بينهما. وسنطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلينا المزيد من التقارير في العام المقبل.

وحبذا لو أبدينا القدر الكافي من التواضع لنقبل بأننا بينما نحقق قفزات نوعية في تطوير علوم وتكنولوجيا الأسلحة وفن القتل، فإننا نسير القهقرى بثبات وعناد في تنمية الأمور التي ينبغي أن تهذّبنا كبشر. لقد علقت الحضارة الإنسانية في حركة سير عكسية. ولا يحتجّ ضميرنا عندما تُنتج بلداننا أو تخزّن أو تستخدم هذه الأسلحة، بغض النظر عن عدد القتلى، ما دام الذين نقتلهم يحملون اسم بلد آخر أو يختلفون عنا بالعَلَم أو الجغرافيا أو لون البشرة أو الدين أو اللغة، أو أي فوارق مصطنعة أخرى أنشأناها لتفرقنا. وليس لدينا أي مشكلة في أن نَقتُلَ دفاعاً عن طريقة حياتنا ضد الذين نخشى أنهم يشتهون ما لدينا. لا تحتجّ ضمائرنا عندما يموت الملايين جوعاً في بلد آخر أو في جزء آخر من العالم بينما نُتلِفُ جبالاً من الأغذية في بلداننا لإبقاء الأسعار عالية، أو عندما يموت الملايين من أمراض يمكن الوقاية منها نظراً للافتقار إلى العقاقير بينما هي مكدَّسةً في المخازن ويُسمح بانتهاء صلاحيتها بغية حماية حقوق الملكيّة والأسعار لشركات المستحضرات الصيدلانية.

وعندما يملك ١ في المائة من السكان ٨٢ في المائة من ثروة العالم؛ وعندما لا يمكن للقادرين والأقوياء حماية الضعفاء والمستضعفين؛ وعندما يرفُضُ الذين ينبغي أن يكونوا أفضل إدراكاً الاعترافَ بأن أساليبهم تقتل البيئة؛ وعندما نُفضّل الإنتاج بالآلات على إعطاء الفرصة لإنسان لأننا نريد تحقيق أقصى قدر من الأرباح – يصبح العالم غير متوازن. وهذا عالم يتعذّر أن يكون متصالحاً مع نفسه. فهو عالَمٌ كلما أفرطنا فيه بإحاطة أنفسنا بالأسلحة وكلما كانت هذه الأسلحة أكثر فتكاً، زاد شعورنا الزائف بالأمن.

فلنسأل أنفسنا: ما هو الأثر الذي ستحدثه قراراتنا؟ ماذا نفعل لتغيير الحالة الإنسانية التي هي في صميم عدم الاستقرار العالمي والنزاع الذي لا داعي له؟ إن الحرب ليست حالة إنسانية ولا ضرورة حتمية. ويمكننا أن نغير الأمور. نستطيع أن ننهي الحرب ونحول الأسلحة إلى محاريث. وعلى نحو ما اعتاد الراحل مايكل جاكسون أن يقول: ”لنبدأ بالنظر في المرآة“.

السيد هيرميدا كاستيو (نيكاراغوا) (*تكلم بالإسبانية*): يسر وفد نيكاراغوا أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم، ونتمنى لكم كل النجاح في رئاسة اللجنة. كما نهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدا عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.2)، والسلفادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/C.1/73/PV.4).

من غير المقبول ومن غير المبرر أنه في السنة الثالثة من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يزداد الإنفاق على سبل تطوير وتحديث واختبار الأسلحة بجميع أنواعها، في حين يقل الإنفاق على تعزيز الحياة والتنمية المستدامة والرخاء للبشر. وما برحت نيكاراغوا تشدد على أهمية إحراز مزيد من التقدم نحو نزع السلاح التام والكامل، بما لا يقتصر على الأسلحة النووية، بل وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، التي يشكل استخدامها انتهاكا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

ونؤمن إيمانا راسخا بأن الضمان الوحيد لمنع استخدام أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها وعدم انتشارها

إلى جهات فاعلة من غير الدول هو القضاء الكامل والتام على الأسلحة النووية. ونرحب بمعاهدة حظر الأسلحة النووية التاريخية، التي اعتمدت في تموز/يوليه ٢٠١٧ والتي صدقنا عليها، وندعو البلدان التي لم تصدق عليها بعد أن تفعل ذلك من أجل الإسهام في هذه المهمة العاجلة التي حددناها لأنفسنا. وقد نصت هذه المعاهدة الدولية في القانون الدولي، ولأول مرة في التاريخ، على القاعدة التي تحظر وجود الأسلحة النووية واستخدامها والتهديد باستخدامها، بما في ذلك التجارب النووية.

وتؤمن نيكاراغوا إيمانا راسخا بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية سيعزز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، والسلام والأمن الدوليين، الأمر الذي يسهم إسهاما هاما في تحقيق نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، يؤسفنا عدم الامتثال للقرار المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وندعو إلى تنفيذه على وجه الاستعجال. ونشير إلى الطبيعة الفائقة لمعاهدة تلاتيلولكو وإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام.

وما برحت حكومة جمهورية نيكاراغوا تؤيد نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية من خلال الحوار والاتصال الوثيق بين السلطات من كلا الطرفين. ونرحب بالتقارب بين الكوريتين، وعقد مؤتمر القمة الثالث بين الكوريتين، وإعلان بيونغ يانغ المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الذي اتفق عليه الزعيمان الكوريان، وهو ما يعتبر تقدما كبيرا في تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة، والقضاء بشكل جوهري على خطر نشوب حرب في جميع أنحاء شبه الجزيرة، والحل الأساسي للعلاقات العدائية. وتأمل حكومة جمهورية نيكاراغوا أن يتم تفكيك الأسلحة النووية بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه، وأن تتعاون البلدان المعنية في نزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه في شبه الجزيرة الكورية، وأن يكفل تحقيق سلام راسخ ودائم ومستدام في شبه الجزيرة الكورية بهذه الطريقة.

وتؤيد حكومة نيكاراغوا المفاوضات النووية بين جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي والدول الثلاث، الأمر الذي أدى إلى وضع الصيغة النهائية لخطة العمل الشاملة المشتركة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥. ونشدد على أن هذا الاتفاق يبين أن الحوار والدبلوماسية هما السبيل الأنسب والوحيد لحل هذه المشاكل، باعتبار ذلك مساهمة أساسية في تعزيز تعددية الأطراف وإعمالها.

وتولي نيكاراغوا أهمية خاصة للامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها صكا ملزما قانونا لتوافق الآراء الدولي في النظام العالمي لعدم الانتشار بغية نزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة الذرية. ويتعين على المجتمع الدولي اتخاذ تدابير محددة، لا سيما الامتثال الفوري للدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والالتزام الواضح من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتفاوض بشأن التدابير الفعالة لنزع السلاح النووي ونزع السلاح العام والكامل تحت رقابة صارمة وفعالة.

ونؤيد التفاوض على معاهدة تحظر حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقد التزمت نيكاراغوا وروسيا بشكل ثنائي بعدم البدء بنشر أسلحة في الفضاء. كما شاركنا في تقديم مشروع قرار يحمل نفس الهدف، كما نفعل كل سنة.

ونيكاراغوا ملتزمة بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة ومكافحته واستئصاله، وأخذت ذلك على عاتقها. ومن خلال القانون الخاص لمراقبة وضبط الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة، أدرجنا في تشريعنا الوطني برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وصكه الدولي الذي يمكن الدول من

التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها.

ويعد أمن المواطنين والأمن البشري أحد أهم مواطن قوة نيكاراغوا، وفي هذا الصدد فقد وضعت مجموعة من السياسات والبرامج المحددة في كفاحها ضد ويلات الإرهاب الحالية، والجريمة، والاتجار بالمخدرات، والاتجار بالأسلحة، والاتجار بالبشر، من بين أمور أخرى. ونؤكد من جديد أن التنفيذ الناجح لبرنامج العمل، والمساعدة الدولية، والتعاون الدولي أمور لا غنى عنها.

وتفخر نيكاراغوا بإنشاء منطقة خالية من الألغام والذخائر العنقودية في أمريكا الوسطى. ونيكاراغوا حاليا هي الرئيس المؤقت للاجتماع الثامن للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، وتعمل على إضفاء الطابع العالمي عليها.

وتعتقد نيكاراغوا أن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة، بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي، يجب أن يتوافق تماما مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ويجب ألا تُستخدم لتشجيع الجريمة أو تشكيل خطر على السلم والأمن الدوليين. وندعو إلى مناقشة هذا الموضوع الهام في سياق الأمم المتحدة.

وفي الختام، تكلم الكثيرون منا عن الجمود في آلية نزع السلاح، بيد أننا لم نتمكن من حل المشكلة الحقيقية، وهي الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى بعض الدول لإحراز تقدم حقيقي، لا سيما في مجال نزع السلاح النووي.

السيد دوارتي لوبيز (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة. وأؤكد لكم التعاون الكامل لوفد بلدي.

تؤيد البرتغال تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.2)، وتود أن تقدم تعليقات تكميلية.

في ظل المناخ الحالي لتزايد عدم الثقة، تمثل تعددية الأطراف الفعالة والتعاون الحقيقي والرغبة في التوصل إلى توافق في الآراء أكثر من أي وقت مضى السبيل للمضي قدما. ودور الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف القائم المستند إلى القواعد ينبغي، بل يتعين، تعزيزه. وجهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز أوجه التآزر على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من التقدم نحو تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان، جديرة بالترحيب. وبما أنه قد تم إطلاق خطة التنفيذ الأولية لخطة نزع السلاح، فإن ردنا إيجابي على النداء الذي وجهه الأمين العام من أجل العمل.

ولا تزال البرتغال ملتزمة التزاما تاما بنزع السلاح النووي. وينبغي أن تعزز الآثار الإنسانية الكارثية الموثقة جيدا لاستخدام الأسلحة النووية التزامنا بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. إنه واجب أخلاقي. ويتشاطر بلدي معظم الشواغل ومشاعر الإحباط إزاء عدم اتخاذ خطوات ملموسة في مجال نزع السلاح النووي، مما أدى إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية.

بيد أننا نرى أن عملية الخفض التدريجي للأسلحة النووية، مع مراعاة الشواغل الأمنية الوطنية والدولية المشروعة، لا تزال أفضل نهج لضمان إحراز تقدم مستدام في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ويشكل هذا النهج التدريجي الشامل للجميع دافعا لتحقيق تقدم باتجاه إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية منذ الحرب الباردة. ولكن ربما تكون المكاسب التي تحققت في خطر، فيما نشهد زيادة في التوترات العالمية والإقليمية وعلامات متزايدة على اندلاع سباق تسلح جديد على صعيد كل من الأسلحة الاستراتيجية والتقليدية.

ويظل خطر الانتشار النووي يشكل مصدر قلق بالغ. وبالنسبة للبرتغال، فإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي والركيزة الأساسية لمساعي نزع السلاح النووي، كما أنها عنصر هام في

تطوير التطبيقات السلمية للطاقة النووية في المستقبل. ويحدونا الأمل في أن تسفر الدورة الاستعراضية الجارية عن زيادة قوة المعاهدة وفعاليتها.

تؤيد البرتغال الدور الأساسي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في كفالة الأمن الكيميائي العالمي والتصدي للتحديات المتغيرة. ونعتقد أن الدورة الاستثنائية الرابعة المقبلة لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية تتيح فرصة لا ينبغي تفويتها لضمان التنفيذ الكامل للاتفاقية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل معا لإحياء قواعد مكافحة الأسلحة الكيميائية. إن الاستخدام المؤكد للأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة في أنحاء مختلفة من العالم، بما في ذلك أوروبا، هو أمر غير مقبول على الإطلاق ويجب محاسبة المسؤولين عنه. ومن هذا المنطلق، قدمت البرتغال القرار الذي اتخذه مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في حزيران/يونيه.

على الرغم من الاتجاهات الحالية المثيرة للقلق، هناك أيضا بعض بوادر الأمل. ويجدر الترحيب بالجهود الدبلوماسية التي جرت مؤخرا في شبه الجزيرة الكورية وينبغي تشجيعها. وينبغي أن يؤدي الحوار بين الكوريتين والمحادثات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى نزع السلاح النووي الكامل والقابل للتحقق في شبه الجزيرة الكورية. وحتى ذلك الحين، يجب أن تُنفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذا كاملا، ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

بعد مرور عام على انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، لا تزال غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تؤيد الاتفاق. وكما أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن الاتفاق ما برح يحقق أغراضه. ولذلك، تشجع البرتغال بقوة على تنفيذه من قبل جميع الأطراف.

وعلى الرغم من أن بعض هذه التطورات مشجعة، فإننا بحاجة إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى بناء الثقة وعكس الاتجاهات السلبية. وينبغي إعطاء الأولوية للتعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونهيب بجميع الدول، ولا سيما الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢، التوقيع والتصديق على المعاهدة. وتشارك البرتغال بهمة في الجهود الرامية إلى تعزيز تحقيق عالمية المعاهدة وترحب بتصديق تايلند مؤخرا عليها.

هناك أيضا حاجة ملحة إلى بدء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإحراز تقدم في التحقق من نزع السلاح النووي. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي السعي لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. ويجب أن نبقي قيد نظرنا تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، مسترشدين بخطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

وتمثل آلية نزع السلاح مجالا آخر يمكننا، بل وينبغي لنا، أن نفعل المزيد فيه. ويظل مؤتمر نزع السلاح مغلقا أمام قبول دول جديدة، مثل بلدي، أكدت على مر السنين اهتمامها بأن تصبح أطرافا كاملة العضوية في المؤتمر. وتحث البرتغال مرة أخرى جميع الدول على معالجة مسألة عضوية مؤتمر نزع السلاح.

أما فيما يتعلق بهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، فقد كان مما شجعنا اعتماد توصيات متعلقة بالأسلحة التقليدية خلال دورة العام الماضي. وبالنسبة لمداولاتنا في الدورة الحالية، يجب أن نبني على ذلك النجاح ونعمل معا من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اعتماد توصيات بشأن الفريقين العاملين.

وإذ أنتقل إلى مسألة الأسلحة التقليدية، فإن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي أكثر أدوات العنف والموت

انتشارا. ونرحب بالوثيقة الختامية (A/CONF.192/2018/RC/3، المرفق) التي اعتُمدت في حزيران/يونيه في المؤتمر الاستعراضي، والتي تشدد على أهمية برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتعترف بالبعد الجنساني. ومن المؤسف أنه لم يتسن تحقيق توافق في الآراء بشأن إدراج الذخيرة في نطاق البرنامج.

ويمكن أن تكون معاهدة تجارة الأسلحة أداة فعالة جدا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية وذخائرها. وتهيب البرتغال بجميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك.

إن اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد هي مثال على النجاح. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي تحقق بالفعل، لا نزال بعيدين عن بلوغ الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الألغام المضادة للأفراد بحلول عام ٢٠٢٥. وتدعو البرتغال جميع الدول إلى دعم وتشجيع تحقيق عالمية الاتفاقية وخطة عمل مابوتو وتنفيذهما.

فيما يتعلق بالتهديدات الجديدة والناشئة، مثل الطائرات المسلحة المسيرة من دون طيار والأسلحة ذاتية التشغيل والفضاء الإلكتروني وعسكرة الفضاء الخارجي، فإننا نشجع على الشفافية وتكييف القوانين الدولية واجبة التطبيق، أو وضع أطر أمنية تنظيمية متعددة الأطراف جديدة.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا على إيمان البرتغال الراسخ بمزايا تعددية الأطراف الفعالة، على أن تكون الأمم المتحدة في صميمها وأن تكون مترسخة في القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، في جميع مناقشات ومبادرات نزع السلاح وعدم الانتشار.

السيد رحمان (البحرين): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة لانتخابكم رئيسا لأعمال اللجنة الأولى في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونحن واثقون من أنكم بما تتمتعون به من قدرات وخبرات متميزة ستساهم في تسيير وإنجاح أعمالها على أكمل وجه. وأتقدم أيضا بالتهنئة إلى بقية أعضاء المكتب، متمنيا لكم جميعا دوام التوفيق. كما أود أن أعبر عن الشكر لسلفكم، الممثل الدائم لجمهورية العراق، على ما بذله من جهد في إدارة أعمال اللجنة في الدورة الثانية والسبعين.

تؤكد مملكة البحرين على أهمية دعم كل الجهود الرامية إلى توفير الأمن والاستقرار لشعوب منطقة الشرق الأوسط التي بات إخلاؤها من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى أمرا ملحا. وإيمانا من مملكة البحرين بأهمية مكافحة انتشار الأسلحة النووية، فإن مشروع المقرر الذي تقدمت به المجموعة العربية والمعنون ”عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط“ (A/C.1/73/L.22/Rev.1)، والمدرج في إطار البند ١٠٥ من جدول الأعمال، يبقى أمرا هاما وضروريا.

كما تؤكد مملكة البحرين على أهمية تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مع الأخذ في الاعتبار حق جميع الشعوب في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونؤكد على ضرورة تنفيذ إسرائيل للقرار الصادر عن اجتماع مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ المتعلق بجعل الشرق الأوسط منطقة منزوعة السلاح النووي.

كما تشدد مملكة البحرين على أن إمكانية حصول الجماعات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل لا تزال تشكل تهديدا كبيرا للأمن العالمي، منوهين بأنه على الرغم من إحراز تقدم في السنوات الأخيرة للتقليل من هذه المخاطر إلا أن الحاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لا تزال ملحة.

إن قرار الولايات المتحدة الأمريكية الصديقة بالانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران يعكس التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالتصدي للممارسات الإيرانية التي كانت سببا في زعزعة الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط والعالم.

كما ترحب مملكة البحرين بمؤتمري القمة الأخيرين بين جمهورية كوريا الجنوبية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وما أسفرا عنه من نتائج من شأنها أن تسهم في نزع التوتر في شبه الجزيرة الكورية، واستتباب الأمن والسلم والتوصل لمعالجة مناسبة للبرنامج النووي لكوريا الشمالية وفقا للإتفاقيات الدولية ذات الصلة.

ختاما، تعرب مملك البحرين عن التزامها الكامل بالعمل معكم ومع الأعضاء الآخرين من اجل تحقيق التقدم في جميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي..

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): طلب أحد الممثلين الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكره بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): كنت قد أعددت حق رد على ما ورد في حق الرد الذي استخدمه ممثل الولايات المتحدة يوم أمس، (انظر A/C.1/73/PV.5) ولكن بعد أن أرسل لنا الزميل ممثل الولايات المتحدة توضيحا أشار فيه إلى أنه لم يكن يقصد ما صدر عنه يوم أمس بحقي فإنني لن استخدم حق الرد الذي كنا قد أعددناه في هذا الخصوص.

تعد جورجيا مصدرا أساسيا لتهريب السلاح وتصدير الإرهابيين من جورجيا إلى سوريا منذ الأيام الأولى للحرب الإرهابية التي نظمتها دول غربية وإقليمية وخليجية ضد سوريا. إن جورجيا ما زالت تستضيف سجونا سرية لوكالة الاستخبارات الأمريكية؛ وكذلك تستضيف مخابر جرثومية خاصة بتطوير أسلحة بيولوجية، وهذا ينتهك التزاماتها تجاه عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل في العالم.

إن بريطانيا من الدول الأوروبية الأكثر تصديرا للإرهاب والإرهابيين، وبالأخص إلى بلادي. تقود بريطانيا حملة تشويه ضد حكومة بلادي في الأمم المتحدة وخارجها. إن بريطانيا في السياسة الخارجية لم تعد دولة كبرى، بل أصبحت دولة تابعة لدولة أخرى. لقد رعت بريطانيا الإرهاب والإرهابيين في بلادي المتواجدين على أراضي بلادي منذ بداية الأزمة، وقدمت لهم كافة أنواع المساعدة من سلاح وذخائر ومعدات واستخبارات إضافة إلى التغطية الإعلامية؛ وهي بذلك تنتهك قرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب إن السياسة الخارجية البريطانية هي جزء أساسي من المشاكل في كافة أنحاء العالم؛ ونستذكر هنا وليس على سبيل الحصر، نظام الأبارتيد وقبرص وهونغ كونغ.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لأمينة اللجنة.

السيدة إليوت (أمينة اللجنة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أدلي بإعلانين.

أولا، أود أن أذكر جميع الوفود بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات والمقررات هو يوم الخميس ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٢ بعد الظهر؛ وحتى الآن، تلقينا زهاء ٢٢ من مشاريع المقترحات لتجهيزها.

ثانيا، بالنيابة عن وفد ميانمار، أود أن أدعو الوفود إلى مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار المتعلق بنزع السلاح النووي، والتي ستعقد الساعة ١٥:٠٠ في غرفة الاجتماعات ألف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): ستعقد الجلسة التالية للجنة الأولى يوم الاثنين، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، في الساعة الثالثة

بعد الظهر، في هذه القاعة، لمواصلة المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح وبنود جدول أعمال الأمن الدولي ذات الصلة. وإنني أناشد جميع الوفود الالتزام بالوقت المحدد حتى يتسنى لنا المضي قدما بعملنا في الوقت المناسب.

وأود أن أبلغ الحاضرين، سواء على سبيل المجاملة، وبصفتي رئيسا للجنة، وعلى سبيل الاحترام للشفافية التامة التي وعدت بها في بداية دورتنا، أن اللجنة سيتولى رئاستها بالتناوب في الأسبوع القادم ثلاثة نواب للرئيس: السيدة ماريسا إدواردز من غيانا وتمثل مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والسيد خوسيه آتيدي أمارال من البرتغال ويمثل مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى؛ والسيد نويل ديارا من مالي، ممثلا للمجموعة الأفريقية. وستواصل السيدة منى زواني إدريس من بروني دار السلام، التي تمثل مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، عملها كمقررة اللجنة.

وفي الأسبوع القادم، سأسافر إلى غرب أفريقيا بصفتي الأخرى كرئيس للجنة بناء السلام، بالنيابة عن الأمم المتحدة. وسنرى بعضنا البعض في الأسبوع التالي. وأنا على يقين من أن الحاضرين سيُجرون مناقشات مثمرة في الأسبوع المقبل. وحتى ذلك الحين، أتمنى للجميع عطلة نهاية الأسبوع ممتعة للغاية في نيويورك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.